

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة دكتور مولاي الطاهر -سعيدة-



كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان:

الإستثمار المحلي و أثره على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

- دراسة قياسية -

تخصص: إقتصاد كمي

- تحت إشراف:

د. بومدين محمد الأمين

- من إعداد الطالبة:

بوبكر كوثر

2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أستهل إهدائي بالحمد و الشكر لله عز و جل على
جزيل نعمه و فضائله علينا أهدي ثمرة جهدي:

إلى أبي مختار رحمه الله، أبي الثاني مبارك

إلى بهجة القلب و هبة الرب و كمال الود و صفاء
الحب إلى التي حملت الحياة بين يديها بريقا و شعاعا لدربي
التي أهدتني رضاها و لم تبخل عني بدعواها أُمي الغالية
عائشة و إلى أُمي الثانية خديجة

إلى زوجي و رفيق دربي عبد الرحمان

إلى جدتي خيرة رحمها الله، جدتي فطيمة، جدي علي

إلى إخوتي الأمير عبد القادر، لخضر، عبد اللطيف

إلى عمتي نعيمة

إلى خالي سالم، عبد القادر خالتي صباح، أسماء

إلى صديقاتي زينب، مروة، جيهان، هاجر، دليلة

إلى من يسعهم قلبي و لا تسعهم هذه الورقة

الشكر و التقدير

بعد الشكر و الحمد لله سبحانه و تعالى على نعمته و فضله، و الصلاة و السلام على رسوله الله الكريم، أتقدم بأسمى آيات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف بومدين محمد الأمين و إلى كل أستاذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقراءة محتويات هذا العمل

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى جميع الأشخاص الذين كانت لهم يد مساعدة في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

المخلص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإستثمار المحلي و التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، و هذا من خلال التطرق للمفاهيم النظرية لكل من الإستثمار المحلي و التشغيل أولا و من ثم قمت بدراسة قياسية لمعرفة أثر الإستثمار المحلي على التشغيل بتقدير النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ثم قمت بإختبار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) و أسلوب التكامل المشترك و أخيرا إختبار ثبات النموذج (CUSUM) ، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة. كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيراتها مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 45.7113% .

الكلمات المفتاحية: الإستثمار المحلي، التشغيل، العمل، التكامل المشترك، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)

Abstract :

This study aims to determine the relationship between the local investment and employment in Algeria during the period from 1990 to 2020, and this throughout addressing the theoretical concepts to each the local investment and employment first, then I did an econometric study to know (or to find out) the effect (or the impact) of local investment on employment by estimating the using of the method of the "least squares" {OLS} then I tested the autoregressive model of time gaps (ARDL) and the co-integration method and finally the test of model stability (CUSUM) where the results or the findings showed positive impact of local investment on employment in Algeria during the study period. This study also concluded that there is a long term equilibrium relationship between its variables with percentage of the speed of reaching the equilibrium by about 45.7113%

The key words : local investment , employment , work or business , cointegration, tested the autoregressive model of time gaps (ARDL)

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر و التقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول و الأشكال
أ - و	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي	
8	تمهيد
26-9	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار المحلي
16-9	المطلب الأول: ماهية الإستثمار المحلي
20-16	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار و أدواته
26-21	المطلب الثالث: محددات الإستثمار
36-27	المبحث الثاني: الإستثمار في المدارس الإقتصادية
29-27	المطلب الأول: الإستثمار في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي
34-30	المطلب الثاني: الإستثمار في الفكر الإقتصادي الكينزي
36-35	المطلب الثالث: الإستثمار في الفكر الإقتصادي النيوكلاسيكي
47-37	المبحث الثالث: مناخ الإستثمار، مخاطره و أساليب معالجتها
41-37	المطلب الأول: مناخ الإستثمار
43-41	المطلب الثاني: مخاطر الإستثمار
47-44	المطلب الثالث: : أساليب معالجة المخاطر وطرق قياسها
48	خلاصة الفصل
الفصل الأول: الإطار النظري للتشغيل	
51	تمهيد
56-63	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل
52-56	المطلب الأول: مفهوم التشغيل و علاقته بالعمل
57-62	المطلب الثاني: أنواع، أهمية التشغيل و طرق قياسه

63-66	المطلب الثالث: سياسات التشغيل
68-71	المبحث الثاني: نظريات التشغيل
67-68	المطلب الأول: التشغيل في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي
69-70	المطلب الثاني: التشغيل في الفكر الإقتصادي الكينزي
71-74	المطلب الثالث: التشغيل في الفكر الإقتصادي النيوكلاسيكي
75-81	المبحث الثالث: واقع الإستثمار المحلي و دوره في تفعيل التشغيل في الجزائر
75-79	المطلب الأول: السياسة الضريبية وأثرها على دعم الاستثمار المحلي
80-81	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وأثرها على دعم الاستثمار المحلي
82	خلاصة الفصل
الفصل الأول: أثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020) دراسة قياسية	
	تمهيد
87	1. دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة
90	2. نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)
92	3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة
93	4. تقدير نماذج الدراسة باستخدام <i>ARDL</i>
95	5. اختبار منهج الحدود (<i>bounds test</i>) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك
96	6. منهجية متجه تصحيح الخطأ
97	7. تشخيص البواقي لنموذج الدراسة
99	8. إختبار (<i>CUSUM</i>) لثبات النموذج
100	9. نتائج الدراسة القياسية
101	10. التحليل الإقتصادي
102	خلاصة الفصل
	الخاتمة
	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	محددات الاستثمار	26
3-1	نتائج معادلة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة أكثر من 15 سنة إلى حجم السكان الإجمالي	90
3-2	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF	92
3-3	نتائج تقدير معادلة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة أكثر من 15 سنة إلى حجم السكان الإجمالي على المدى الطويل	94
3-4	نتائج اختبار (Breusch-Godfrey-serial correlation) منهج الحدود	95
3-5	نتائج التأكد من وجود علاقة توازنية على المدى الطويل	96
3-6	نتائج اختبار للإرتباط الذاتي بين البواقي	97
3-7	نتائج اختبار (ARCH) لتباين الأخطاء	97
3-8	نتائج اختبار (jarque berra)	97

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مفهوم الاستثمار	11
2-1	أهداف الاستثمار	15
3-1	منحنى الطلب الاستثماري	25
4-1	منحنى الكفاية الحدية لرأس المال	33
5-1	محددات القرار الاستثماري عند كينز	34
6-1	مكونات مناخ الاستثمار	39
1-3	نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة أكثر من 15 سنة إلى حجم السكان الإجمالي	86
2-3	تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة	87
3-3	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	88
4-3	الإنفاق الحكومي	89

المقدمة

العامّة

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية عدة تحديات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. خاصة في ظل المشكلات العديدة التي تعاني منها كالبطالة، انخفاض مستوى الدخل الفردي، ضعف البنى التحتية إلخ، و هذا ما دفعها أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي.

يعد الاستثمار من أهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية، و هذا نظرا للأهمية الاقتصادية البالغة فهو يساهم في دفع عجلة التنمية الشاملة و المستدامة مما يحقق التطور و الازدهار للدولة، إذ يلعب دور أساسيا في الاقتصاد المحلي من خلال ارتباطه بمتغيرات اقتصادية كالدخل، الادخار، الاستهلاك، النمو، التشغيل.

كما اهتمت الجزائر بالتشغيل نظرا لدوره في تحسين الحالة الاقتصادية للأفراد و زيادة دخلهم، زيادة الإنتاجية بشكل عام مما يحقق نمو اقتصادي يسمح للدولة بزيادة دخلها القومي و تقليل الدين العام.

و من أجل خلق و توفير مناصب شغل انتهجت الدولة عدة سياسات من بينها الاستثمار المحلي الذي يعد الخيار الأمثل لمعظم الدول النامية فهو لا يخضع لأي مساومات سياسية خارجية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق نطرح السؤال الرئيسي الآتي:

هل أثر الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

و من هذا السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم السياسات المالية في جذب الاستثمار المحلي؟
- هل يتأثر التشغيل بمتغيرات اقتصادية أخرى؟
- ما مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير قطاع المحروقات في خلق مناصب شغل؟

فرضيات الدراسة:

- يساهم الاستثمار المحلي في كل القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب شغل في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بي إلى إختيار هذا الموضوع، ومن بينها:

- طبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع.
- سياسات الدولة الجديدة و جهودها في تحريك عجلة الإستثمار المحلي في الجزائر.
- عدم وجود هذا الموضوع في مكتبة الجامعة لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بسعيدة.
- محاولة إظهار النتائج المترتبة على استقطاب الإستثمار على التشغيل.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر، حيث نعمل على تحديد هذا الأثر من خلال دراسة قياسية على دالة التشغيل على الاستثمار المحلي و بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى المتمثلة في الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي.

أهمية الدراسة:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مواضيع، حيث أن هذه الدراسة تتناول تطبيق العلاقة بين الإستثمار المحلي و التشغيل، و تكمن أهمية هذه الدراسة في الاهتمام الفائق الذي حظي به كل من موضوع الاستثمار المحلي و التشغيل في الجزائر في مختلف البرامج التنموية خاصة في الفترة الأخيرة بحيث سلطت الهيئات الحكومية الضوء عليهما و زادت من إنفاقها في مختلف المشاريع التنموية نظرا لدورهما الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي.

حدود الدراسة:

- من حيث الإطار المكاني فقد ارتأينا أن تكون الجزائر محل الدراسة.
- من حيث الإطار الزمني فقد إمتدت فترة الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2020.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، و إختبار مدى صحة الفرضيات، قمت بالإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال إستعراض أهم التعريفات و النظريات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإستثمار المحلي، و التشغيل التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري، والذي إعتدنا فيه على مجموعة من البحوث و المجالات و التقارير والمراجع المتعلقة بالموضوع. كما اعتمدنا في دراسة تطورات الظاهرة المدروسة وربطها بالأحداث المتزامنة معها على الأسلوب القياسي لتحديد أثر الإستثمار المحلي على التشغيل وذلك باستخدام جملة من الإحصائيات والبيانات لبناء نموذج قياسي من خلال برنامج (EViews10)

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بموضوع البحث و الإجابة عن الإشكالية وإختبار الفرضيات المطروحة فقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي، الجانب النظري والذي تم تناوله من خلال فصلين: الفصل الأول: والذي سلطت الضوء فيه على مفاهيم عامة ونظريات متعلقة بالإستثمار المحلي كما قمت في نهاية هذا الفصل بالتطرق إلى مناخ الاستثمار، مخاطرة و اساليب معالجتها. الفصل الثاني : فتطرقت إلى مفاهيم عامة ونظريات حول التشغيل ، وتم ختامه بالتطرق إلى واقع الإستثمار المحلي و دوره في تفعيل التشغيل في الجزائر . أما الجانب التطبيقي فقد شمل فصل واحد تم فيه عرض نموذج قياسي في تفسير العلاقة بين الإستثمار المحلي و التشغيل في الجزائر .

1. دراسة مهدي خطاب، آسيا الشريف واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة - تيبازة، الجزائر 2020 . وهي عبارة عن ورقة بحثية وصفية تحليلية تضمنت جزئين الأول والذي تم من خلاله إبراز واقع التشغيل والبطالة محتوى التشغيل والبطالة في الجزائر، أما الجزء الثاني فخصص للحالة التكبيلية التنبؤية لتصنيف سوق الشغل و وفقا لخوارزمية شجرة الاحتمالات و ذلك بالإستعانة ببرنامج spss23، حيث جاءت هذه المقالة للبحث في مستوى التشغيل و البطالة في الجزائر، إذ ساهمت في تسليط الضوء على سوق الشغل وأهم مؤشرات و ذلك بالنسبة للأشخاص الناشطين سواء كانوا مشغولين أو بطالين والتي أبرزت مدى تذبذبه وعدم وجود التوازن المطلوب بين الطلب على العمل والعرض وهذا عبر مراحل وفترات زمنية مختلفة مرت بها الجزائر، مع إبرازها من خلال الأرقام والمؤشرات مدى العلاقة الوطيدة الموجودة بين حركية سوق الشغل وسوق النقط في الجزائر حيث وصل الباحثان إلا أنه كما كانت أسعار المحروقات مرتفعة كلما كانت حركية و إنتعاش سوق الشغل وتعزيز مؤشراتته نحو الأحسن.

2. دراسة دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، هذه الدراسة هي رسالة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013 حيث تعرض من خلال رسالته إلى دراسة ومحاولة تفسير التغيرات في معدلات البطالة انطلاقا من التغيرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، وكذا التغيرات الحاصلة في بعض العوامل الديموغرافية في الجزائر، ومعرفة اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة من جهة و من مؤشرات الأداء الاقتصادي والديموغرافي من جهة أخرى.

3. دراسة بلقاسم رحالي، الإستثمار العمومي و التشغيل والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية من

(1970-2013). تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر برامج الإستثمار العمومي التي نفذتها الجزائر على التشغيل والبطالة خلال الفترة (1970-2013) من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على التشغيل والبطالة في الجزائر ، حيث نتطرق في الجانب النظري للدراسة إلى مفهوم متغيرات : الاستثمار العمومي ، التشغيل و البطالة والعلاقة بينها. لتتناول وبالتحليل أثار مختلف المخططات و البرامج التنموية و و و سياسية التشغيل على تطور معدل البطالة في الجزائر ، على ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى من سنة 1970 إلى سنة 1989، المرحلة الثانية من سنة 1990 إلى سنة 1999، و المرحلة الأخيرة من سنة 2000 إلى سنة 2013 للعمل في الدراسة القياسية على

- تكيم الأثر الناتج عن نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي الخام على معدل البطالة، الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى لهذا المعدل، كمعدل النمو الاقتصادي، المجتمع النشط و معدل التضخم، مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري و الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد و رسم معالم السياسة الاقتصادية، من خلال بناء نموذج متعدد، نعتمد في بنائه على النظرية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة وحجم المعلومات المقدرة مع ما تنص عليه هذه النظرية و التوقعات القبلية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و المعايير الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلومات ومختلف الاختبارات الإحصائية (اختبار Student، اختبار Fisher و اختبار معامل التحديد R^2). ثم تستعمل المعايير القياسية (اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء و اختبار عدم تجانس التباين) لبناء نموذج يحقق التوافق بين مختلف هذه المعايير.
4. دراسة فتوح خالد، الاستثمار و دوره في التنمية المحلية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية جامعة تلمسان، سنة 2009-2010: لقد ساهمت السياسة الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه في تحقيق نتائج نسبية على مستوى التنمية المحلية أما السياسة التنموية التي باشرتها الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إحداث قفزة نوعية في تحقيق التنمية المحلية و ذلك راجع إلى الوضعية المالية المريحة هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى الوضعية الأمنية التي ساعدت على ذلك.
5. دراسة منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية. جامعة الجزائر سنة 2011-2012 : أن الجزائر أبدت ارادة قوية وبذلت مجهودات معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح إقتصادي وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وعلى الرغم من النتائج المحققة خلال عشرية الإصلاح الاقتصادي و التي انعكست بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث تقلص معدل البطالة وتحسن مستوى الدخل إلا أن ركود الاستثمارات المحلية و الأجنبية، وتباطؤ وتيرة الإصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة.
6. دراسة عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات. مركز الدراسات والبحوث اليمنية: أثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين توفر محددات مناخ الاستثمار التي سبقت الإشارة إليها وغيرها. و كمية تدفق رؤوس الأموال للاستثمار

الأجنبي المباشر الى أي بلد كما تبين من النتائج أن هناك علاقة سببية مباشرة بين توفر محددات مناخ الاستثمار و القدرة التنافسية لأي بلد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7. دراسة مصطفى الريطب، دراسة قياسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب 2008، حيث

استخدم نموذج المعطيات المقطعية، توصل إلى أن معامل الارتباط يساوي 0.6 بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين حجم السوق المحلي، معدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد، هذا ما يفسر بأن المؤسسات الأجنبية تعتبر الأكثر إنتاجية مقابل أجور مرتفعة في الأسواق الخارجية. كما توصل، حسب التحليل القياسي، إلى أن الرأسمال البشري والاستثمارات الأجنبية المباشرة تكونان الركيزة الأساسية للمؤسسات الصناعية المغربية، وهذا ما يفسر وجهة نظر السياس التجارية بالمغرب، وانفتاح اقتصادها على العالم الخارجي.

8. دراسة Cadro.1993، الاستثمار الخاص في أمريكا اللاتينية. وجد أن زيادة معدل النمو بنسبة 161 تؤدي إلى زيادة مشاركة الاستثمارات الخاصة بنسبة نقل عن 1%، كما أن زيادة مساهمة الاستثمارات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة تفوق 0.5%، مما يدل على أنه توجد هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في اقتصاد أمريكا اللاتينية.

9. دراسة Reinhart khan.1990. الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول النامية، ينتسب أن أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول تمثلت في انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع على الدين الخارجي، وعجز في الميزان التجاري وانخفاض مستويات المعيشة. ولقد تم تطبيق دالة الإنتاج في الدراسة تبين من خلالها أثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على عملية النمو الاقتصادي، حيث أظهرت الدراسة أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقة تبادلية بين الاستثمار والاستثمار الحكومي، بل قد يكون الاستثمار الحكومي مكملًا للاستثمار الخاص، كما بينت الدراسة أن أثر الإستثمار الخاص على عملية النمو الاقتصادي أكبر من اثر الاستثمار الحكومي.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

تمهيد:

يعتبر الإستثمار ذو أهمية بالغة كمتغير إقتصادي من خلال إرتباطه بمتغيرات أساسية تتعلق بالإدخار و الدخل و الإستهلاك و مستوى التشغيل و النمو و دوره في تحقيق الإزدهار التقدم و التنمية المستدامة و الإنخراط في التنمية الإقتصادية .

و من أجل إثراء موضوع الإستثمار ارتأيت التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري منه، و ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث شملت ما يلي:

المبحث الأول: يتضمن المفاهيم الأساسية للإستثمار و محدداته
المبحث الثاني: تطرقت فيه إلى تطور مفهوم الإستثمار في الفكر الإقتصادي وإلى نظرياته عند أبرز المفكرين الإقتصاديين.
المبحث الثالث: يحتوي على مناخ الإستثمار، مخاطره و أهم طرق معالجتها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار المحلي

المطلب الأول: ماهية الاستثمار المحلي:

الاستثمار لغة مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر وثمر الشيء إذا تولد الشيء شيء آخر وثمر الرجل ماله. أحسن القيام عليه و نماء وهو يطلق مجازا على أنواع المال المستفاد فالاستثمار هو محاولة جادة لاستخراج المزيد من المال من عنصرين هما الأصل المتاح و العمل فيه بما يحتاج اليه من جهد ذهني أو بدني و نتيجتهما تكون في الغالب ايجابية وهي الثمرة.¹

أما اصطلاحا فيقصد بالاستثمار تلك العملية التي يتم من خلالها توظيف رؤوس الأموال إما بصفة مباشرة من اجل اقتناء الآلات والمعدات والمواد الأولية أو بصفة غير مباشرة ك شراء الأسهم و السندات فهو بذلك يشير إلى توظيف رؤوس الأموال المدخرة لتنشيط مشروع اقتصادي معين يعود بالمنفعة المادية على صاحب المشروع (المستثمر) و المجتمع معا ، ويؤثر بشكل ايجابي على عملية التنمية.

(1) مفاهيم الاستثمار:

التعريف المالي للاستثمار: هو عبارة عن توظيف الأموال في وقت معين و انتظار التدفقات في المستقبل التي تؤدي الى تقليص النفقات على المدى البعيد وعليه يمكن اعتبار الاستثمار على انه رهان يقوم مقابل سلبية أو ايجابية اقتصادية.²

¹ -حوجو حسينة ، دور الزكاة في تنشيط الاستثمار المحلي .مجلة الباحث الاقتصادي 2017 ص228

² - لصفير عبد الفتاح، بن الصديق جهيد، سياسة التحفيز الضريبي و اثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير مسيلة،الجزائر 2019 ص23

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

التعريف المحاسبي للاستثمار: كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة). أو مادية متحصل عليها ومنتجة من طرف المؤسسة وموجهة للبقاء مدة طويلة و مستمرة في المؤسسة و هذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (PCN) و حسب المنظور المحاسبي للاستثمار هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية تسجل تحت الصنف الثاني و يشمل ما يلي :

الاستثمارات المادية: أراضي ، مباني ، تجهيزات ، عتاد

الاستثمارات المعنوية: براءات ، علامات تجارية

الاستثمارات المالية: سندات ، قروض ، كفالات

المفهوم الاقتصادي للاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة ، اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هي إلا سلع إنتاجية ، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك ، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات و تسمى هذه السلع أيضا "السلع الرأسمالية" أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأي عملية إنتاجية.

الاستثمار ذو علاقة مزدوجة اذ انه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية ، و بالاستهلاك من ناحية اخرى ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق وهو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري. وعلى ذلك فان الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو ما يلي :

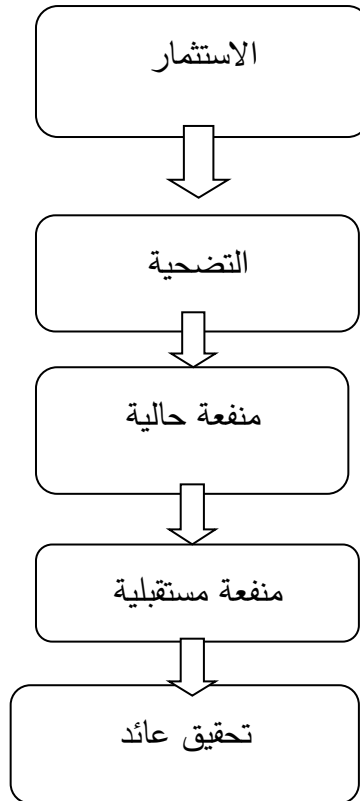
علاقة تمويلية: عندما توجه المدخرات في المجتمع ك رأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية) الرأس مال عيني أو حقيقي.

علاقة إنتاجية: ما دام الاستثمار في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه هو الأداة لا غنى عنها

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

كعنصر من عناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية.¹

الشكل (1-1): مفهوم الاستثمار



مصدر: مروان شموط و كنجو أسس الاستثمار القاهرة 2008 ص7

مبادئ الاستثمار:

¹ منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية. دار الراجحة للنشر و التوزيع 2013 ص17-18

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

للاستثمار عدة مبادئ. ويمكن ذكرها كما يلي:

أ. مبدأ الموضوعية:

يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية ، وذلك تجنباً لتحيز القياس، أي انه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشر مالي واحد لكانوا قد وصلوا إلى نتيجة واحدة على الأقل.¹

ب. مبدأ الكفاءات المالية:

ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لها الخبرة و الدراية الكافية في هذا المجال و التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات و تهيئتها بالشكل الذي يمكنه من اتخاذ القرار السليم.²

ت. مبدأ الفترة الزمنية:

ضرورة تجديد الفترة الزمنية للاستثمار، و ذلك اعتماداً على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال فترة زمنية.

ث. مبدأ الاختيار:¹

¹ - طلال عداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، ا دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية عمان- الأردن 2008 ص19

² - أرشد فؤاد التميمي، اسامة عزمي سلام ، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل و ادارة ، دار المسيرة عمان الأردن الطبعة الأولى 2004 ص17

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها ، فان المستثمر الرشيد يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما كدس من مدخرات ، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص او البدائل المتاحة مراعي في ذلك ما يلي:

- ❖ يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
- ❖ يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
- ❖ يوزي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
- ❖ يختار البديل الملائم من المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ج. مبدأ المقارنة:

وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهرى لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملائمة.

ح. مبدأ الملائمة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها ، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله و حالاته الاجتماعية ، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات و الميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهرى و الأساسي وهي :

- ❖ معدل العائد على الاستثمار
- ❖ درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
- ❖ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار

خ. مبدأ التنوع:

¹ - منصورى الزين، مرجع سابق، ص19-20

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم ، وهذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها. غير أن هذا المبدأ ليس مطلق، نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون ، مما يصعب عليهم انتهاز وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

أهمية الاستثمار وأهدافه:

1. أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:¹

أ. إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج ، والتمكين من إجراء التحسينات الفنية، حيث إن أي تقدم فني يكون مرهونا بالاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية أو ما يطلق عليها البنية التحتية للاقتصاد و التي تركز عليها الصناعات الأخرى.

ب. الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العلمي لتطبيق الاختراع و الانتقال به إلى مرحلة الابتكار، و يحدد شومبيتر ثلاثة أنواع من الابتكارات :

- ❖ إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل .
- ❖ إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة.
- ❖ اكتشاف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

ت. للاستثمار دور كبير في تمويل الخزينة العمومية ، وذلك من خلال التحصيل الضريبي و الرسوم المفروضة على المشروعات التي تحقق عوائد معتبرة.

ث. توفير المزيد من السلع و الخدمات من خلال المشروعات الإنتاجية ، أي خلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

¹ - برحومة عبد الحميد ، محددات الاستثمار و ادوات مراقبتها ، أطروحة دكتوراه دولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2006-2007 ص08

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

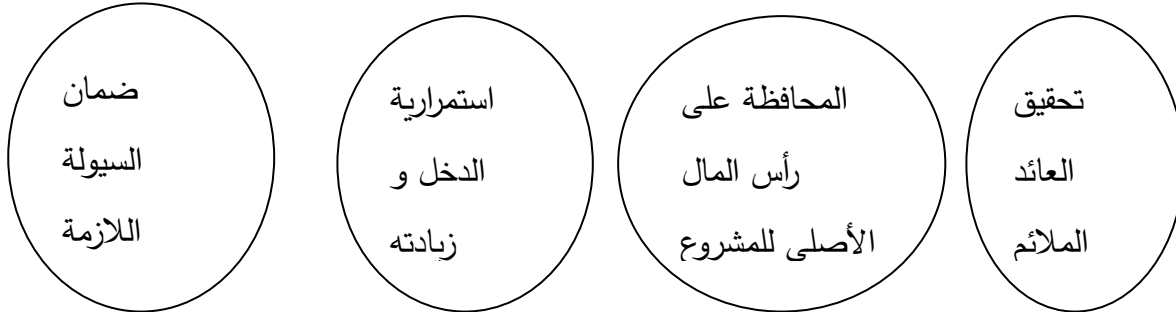
ج. تلجأ الحكومات إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات و تشجيعها لغرض خلق مناصب شغل جديدة و التقليل من مستويات البطالة.

ح. الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية ، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها و تطورها ، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي ، كما أنه يعتبر عماد التنمية و النمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي ، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير و ترقية الاستثمارات لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية.

2. أهداف الاستثمار:

إن المستثمر دائماً يريد تعظيم منفعة الكبرى و ذلك عن طريق تحقيق أهدافه ، ومن أهمها :

الشكل (1-2): أهداف الاستثمار:



المصدر: مروان شموط، كنجو عبود ص16

❖ **تحقيق الربح و الدخل:** وهو ذلك الهدف العام مهما كان الاستثمار فمن العجيب أن نجد مستثمرا يستثمر أمواله دون أن يكون هدفه الرئيسي هو الربح ما عدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق خدمة اجتماعية.

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

- ❖ تكوين الثروة أو تنميتها: حيث أن كل مستثمر يهدف إلى تكوين ثروة و إعادة تنميتها من خلال إعادة استثمار هذه الثروة.
- ❖ تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات: حيث أن أي مشروع استثماري بحاجة إلى السيولة و التمويل لمواجهة الالتزامات المترتبة عليه لتسيير المشروع حتى لا يكون متوقفا أو متأخرا و ذلك لتجسيد أهدافه.
- ❖ المحافظة على قيمة الموجودات وتطويرها و تجديدها: وذلك من خلال اختبار المشاريع الأقل مخاطرة ، حيث أن المخاطرة لا يمكن أن تخلو من أي مشروع إلا أن على المستثمر المحافظة على رأس ماله كأقل شيء

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار و أدواته:

يصنف الاستثمار إلى عدة أنواع مختلفة تتمثل فيما يلي :

1. **التصنيف على أساس نوع الاصل محل الاستثمارات**¹: يمكن تصنيف الاستثمار وفق نوع الأصل محل الاستثمار إلى:

- ❖ **الاستثمار الحقيقي**: وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأس مالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية ك شراء آلات ومعدات ، ومصانع جديدة.
- ❖ **الاستثمار الظاهري**: و يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأس مالية من يد الى يد أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، ك شراء الأوراق المالية كالأسهم و السندات.

2. **الاستثمار على أساس الوظيفة**²: وفيها يقسم الاستثمار إلى ثلاث أنواع لغرض المحاسبة الوطنية:

- ❖ **الاستثمار في المخزون**: ويقصد به المخزون من المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو التي ما تزال في طور التصنيع، و السلع التامة غير المباعة والتي تحتفظ بها مؤسسات الاعمال لمواجهة التقلبات في الطلب على منتجاتها أو مبيعاتها ولضمان تدفق احتياجاتها من المواد الأولية و الوسيطة اللازمة لاستمرار عملية التصنيع أو الانتاج لديها دون أي معوقات لذلك فان معظم مؤسسات الاعمال تفضل الاحتفاظ بحد أدنى من المخزون كافي لامتناس الذبذبات في تدفق المواد الأولية و السلع الوسيطة الداخلة في الانتاج.

- ❖ **الاستثمار في المباني و المساكن**: الاستثمار في مجال تشييد المباني السكنية لاستثمارات القطاع المنزلي يعتمد على معدلات النمو السكاني و معدلات تكوين أسر جديدة ، و التوزيع العمري للسكان، كما يتوقف أيضا على مدى توفر النقود اللازمة للبناء لدى الافراد، وعلى معدلات أسعار الفائدة وعلى تكاليف البناء عموما ، وبالأجمال فان أوقات الرواج و زيادة التوظيف فيها ، و بالتالي ارتفاع مستويات الدخل ، تشهد زيادة في معدلات الاستثمار في هذا المجال.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الوطنية الجزائر 1994 ص170

² - صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ط2 دار وائل للنشر، عمان، 2000 ص114

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

- ❖ الاستثمار في المصانع و المعدات و الآلات: ويعتبر هذا الاستثمار موضع اهتمام الاقتصاديين، فهو معني بتوسعة القاعدة الانتاجية عن طريق اقامة المصانع الجديدة أو توسعة المصانع القائمة و تحديثها و تطويرها باستمرار و تزويدها بما يستجد من اختراعات و اكتشافات جديدة ، تتوقف قرارات رجال الاعمال المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار على:
 - سعر الفائدة السائد في السوق.
 - الارباح الصافية المتوقعة والتي يأمل رجال الاعمال تحقيقها وذلك بعد خصم كافة تكاليف الانتاج المترتبة على تلك الاستثمارات بدون الفوائد المدفوعة على اقتراض رأس المال ، و دون احتساب رأس المال و يشار اليها بلغة الاقتصاد بالكفاية الحديثة للاستثمار.

3. الاستثمار على أساس الطبيعة القانونية:¹ يمكن تصنيف الاستثمار الى ثلاثة انواع:

- ❖ **استثمارات عمومية:** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة ، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- ❖ **الاستثمارات الخاصة:** ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار ، وهي تنجز من طرف الافراد و المؤسسات الخاصة.
- ❖ **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الاهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني ، حيث تلجأ الحكومات الى رؤوس الاموال الخاصة المحلية أو الاجنبية ، لأنها لا تستطيع تدقيق هذه المشاريع برأ مالها الخاص.

4. التصنيف على أساس المدة الزمنية:² وتصنف من حيث مدتها الزمنية الى ثلاثة أصناف هي:

- ❖ **استثمارات قصيرة الاجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين ، و تكون نتائجها في نهاية الدورة لانها تتعلق بالدورة الاستقلالية.

¹ - منصورى الزين، مرجع سبق ذكره ص21

² منصورى الزين، مرجع سابق ص22

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

- ❖ **استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن ثمان سنوات و تزيد عن السنتين ، وهي التي تكمل الاهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.
- ❖ **استثمارات طويلة الأجل :** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة ، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتقوم مدة انجازها خمس سنوات.

5. **من حيث الغرض:** يمكن الإشارة على أن اجمالي الاستثمار يتكون من :

أ. **الاستثمار الاحلالي:** يمثل الاستثمار الاحلالي القدر اللازم من الاستثمار الذي لا يضيف الى رصيد المجتمع من رأس المال ، بل يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي و خاصة إذا كان الاستثمار في الآلات و المعدات التي تتميز بارتفاع مستوى التقنية وبعبارة أخرى هو عبارة عن رأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي استهلك في عملية الإنتاج.

ب. **الاستثمار الصافي:** يمثل الاستثمار الصافي الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من رأس المال ، أي هو رأس المال الجديد الذي انتج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية كما كانت عليه ، وعليه يمكن النظر الى الاستثمار الصافي على أنه يمثل الفرق بين الاستثمار الإجمالي و الاستثمار الاحلالي اي أن:

$$\text{الاستثمار الصافي} = \text{الاستثمار الاجمالي} - \text{الاستثمار الاحلالي}$$

6. **من حيث الموطن:** وتنقسم الاستثمارات الى قسمين:

- ❖ **استثمار أجنبي:**¹ هو ذلك الاستثمار الذي يتم خارج البلد الاصلي، بحيث يجري في البلد المضيف ، قد يتخذ صفة المباشرة أو غير المباشرة.

¹ - حسني علي خربوش و آخرون، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان 1999 ص34

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

❖ الإستثمار المحلي: و يتمثل في كل أشكال الإستثمار المذكورة سابقا ولكن ملكية رأس المال و كافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

الاستثمار يتأثر بمجموعة من العوامل وهذا ما يجعله كثير التقلبات وغير مستقر ، وهنا سنتطرق الى بعض العوامل المؤثرة بشكل عام على الاستثمار :

(1) **الدخل القومي:**¹ يرتبط الاستثمار بعلاقة دالية طردية مع الدخل ، حيث يزداد الاستثمار بزيادة الدخل و ينخفض بانخفاضه بافتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة. فعند زيادة الدخل بافتراض بقاء الاستهلاك على حاله سوف تؤدي الى زيادة حجم الادخار ، وفي مرحلة لاحقة الى زيادة حجم الاستثمار، مما ينعكس بالنتيجة على حجم الدخل الناجم عن الزيادة في الطاقة الانتاجية ، و بهذا تتضح صورة التأثير المتبادل بين الاستثمار والدخل.

(2) **التوقعات:**² الواقع أن رجل الاعمال الناجح يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، وتصرفه هذا ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات ، وتوقعات علمية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع. ذلك أنه انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات ، فانه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة.

مثال ذلك أنه لو قرر رجل أعمال عدم التوسع في الطاقة الانتاجية لمنشأته، بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج منشأته، فانه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر الماما ودراية في بعد نظرهم ، والعكس ، فلو أن رجل الأعمال قام باستغلال معدات رأس مالية وتوسع في الاستثمار ، في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقابلها مردود مناسب ، فان ذلك لا محالة سوف يؤدي الى فشل المنشأة في تحقيق الارباح المجزية ، أو الى تحقيق الخسائر التي تضطرها الى التوقف عن النشاط الانتاجي نتيجة سوء التوقعات و التقديرات.

و الواقع أن رجل الاعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور ، ولكن هناك عواما أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق ، بخلاف أعداد ودخول

مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الاعمال نشاطه الاستثماري و الانتاجي من خلالها ، التغير في السياسة الضريبية ، أو التغير في سياسة الانفاق الحكومي ، أو وجود منتجات بديلة ومنافسة ، أو ظهور

¹ - سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الاوراق المالية ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، مصر 1998 ص31

² - منصورى الزين، مرجع سابق ص26-27

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى أقل ربحية وابتكار طريقة جديدة لنقل السلع و الاشخاص أو احداث سياسة جديدة هامة تؤثر في الوضع الاقتصادي.

فكل هذه العوامل يمكن ان تؤثر جميعها على توقعات رجل الاعمال بصورة فعالة ، لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا.

وقد تسود بين رجال الاعمال حالة نفسية تدعو الى النظرة التشاؤمية حول المستقبل و هذه يمكن ان تتبلور في نقص عام في الانفاق الاستثماري ، كما قد يحدث العكس فيكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الاعمال، وأن يتطور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الانفاق الاستثماري، تنشئ عن توقعات تتكشف فيما بعد على انها توقعات خاطئة، وأيا كان الامر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

(3) الاتجاه العام للأسعار:¹ تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الاسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي لأن ارتفاع الاسعار يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للنقود ، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد و بالتالي انخفاض مستوى المعيشة ، فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار ، وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل. كما ان ارتفاع الاسعار سيؤدي الى تراجع أفراد المجتمع عن ايداع أموالهم لدى البنوك والتوجه نحو المضاربة في الاراضي ، و العقارات وغيرها من العمليات التي لا تخدم الاقتصاد وتحرمها من تعبئة تلك الاموال للاستفادة منها في تمويل الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ، ويحصل العكس في حالة انخفاض الاسعار، ويمكن التعرف على الاتجاه العام للأسعار من خلال دراسة الارقام القياسية للأسعار و السلع الاستهلاكية، ويمكن ارجاع التغييرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار الى عدة عوامل منها : عرض النقود ، سرعة تداول النقود ، حجم الانتاج ، أسعار الاستيرادات ، كلفة عوامل الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية..

¹ - ناظم محمد نوري الشمري و طاهر فاضل البياتي و احمد زكرياء صيام، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، دار وائل للطباعة و النشر

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

(4) **سعر الفائدة:**¹ تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض ويعبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود ، ولذلك فانه يمكن ان تتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا ، في الاقدام عليه من جانب المستثمرين ، ان يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

بعبارة أخرى فاننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار ، ولكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل ان هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الاعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة و تأثير سعر الفائدة هنا انما يكون خلفالعوامل الاخرى المؤثرة في اصدار القرار الاستثماري.

فحسب النظرية النيوكلاسيكية يتحدد رصيد رأس المال المرغوب فيه بحجم النتائج ، وخدمات رأس المال بالنسبة لأسعار النتائج، كما تعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار السلع الرأس مالية وسعر الفائدة و المعاملة الضريبية. وبالتالي بأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه ، و الاستثمار نتيجة التغير في الناتج ، وفي أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج.

فيزيد رأس مال المرغوب فيه بانخفاض سعر الفائدة ، ويصبح صافي الاستثمار موجب ويكون صافي الاستثمار سالبا بانخفاض سعر الفائدة ، ويصبح صافي الاستثمار موجب ويكون صافي الاستثمار سالبا عندما يتساوى رصيد رأس المال المرغوب فيه و الفعلي.

ويعتبر الاستثمار دالة في سعر الفائدة ورصيد رأس المال K والناتج Y وطبقا لفروض النظرية النيوكلاسيكية توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي و الاستثمار ، وتتغير العلاقة بين سعر الفائدة و رصيد رأس المال المرغوب فيه بزيادة الناتج ، أي أن الاستثمار دالة في الناتج وسعر الفائدة و رأس

¹ - منصورى الزين، مرجع سابق ص25-26

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

المال الفعلي فسعر الفائدة يعتبر محددًا لرأس المال المرغوب فيه ، أي أن السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تؤثر في رأس المال المرغوب فيه و بالتالي الاستثمار.

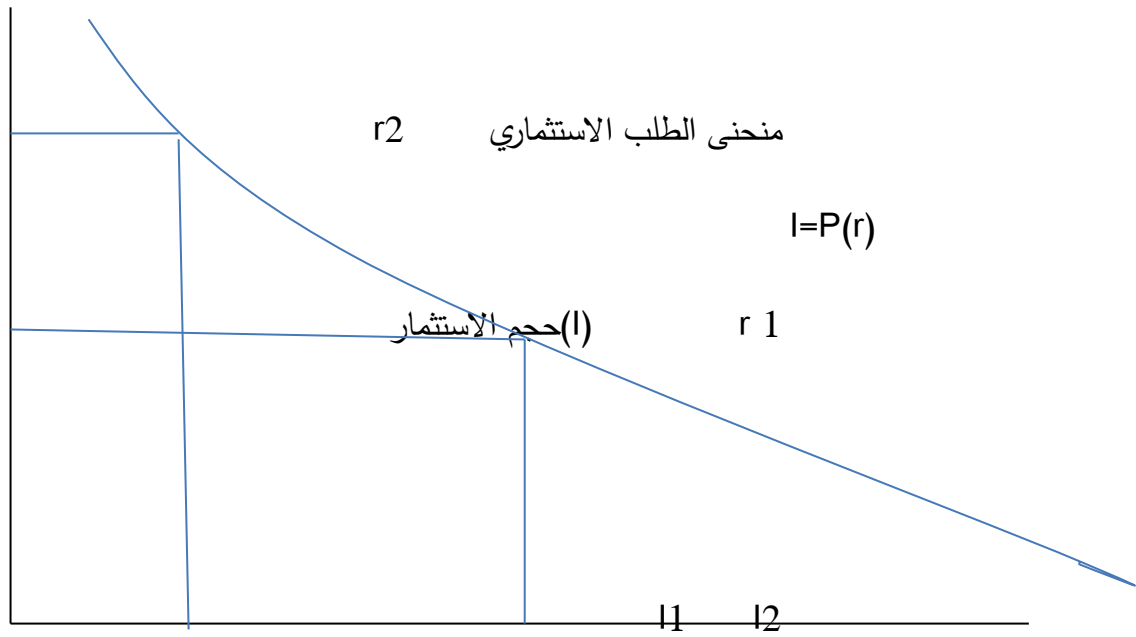
(5) الكتلة النقدية: تتضمن النقد المتداول و الودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى الجهاز المصرفي ، و كذا ودائع المؤسسات المالية و المصرفية تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى البنك المركزي ، و يتوقع وفقا للنظري الاقتصادية أن يكون تأثير الكتلة النقدية ايجابيا على الاستثمار المحلي ، حيث أن زيادة عرض النقد ، وبسبب توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة لمستقبل أفضل عند انخفاض معدل الفائدة تؤدي الى زيادة الاستثمار بكل أنواعه ، ومن ثم زيادة الطلب الكبير ، وبالتالي زيادة الناتج الاجمالي و الدخل من خلال عملية مضاعفة للإنفاق الاستثماري.

(6) الطلب على الاستثمار: لقد كان الاقتصادي جون ماينارد كينز - المع الاقتصاديين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية- رائد في ابراز اثر كل من المتغيرات لسعر الفائدة ، توقعات رجال الاعمال ، مستوى الارباح على حجم الاستثمار اذ جمع بين عنصر التوقعات وعنصر الارباح في مفهوم اقتصادي واحد وهو الكفاءة الحديثة لرأس المال او سعر الخصم وبمقارنة بسعر الفائدة يتحدد مستوى الاستثمار.

ويبدأ كينز تحليله بان دراسة الكفاءة الحديثة لرأس المال انما تعني بيان القوى الاقتصادية المختلفة التي تؤثر في حجم الطلب على الاستثمار ، و بالتالي في حجم الطلب الكلي الفعال ، بعبارة اخرى ان رجل الاعمال يفكر في امرين عند اتخاذ اب قرار استثماري :مقدار الغلة المتوقعة للرأس المالي الجديد وتكلفة عرض هذا الاصل،

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

الشكل (3-1): منحنى الطلب الاستثماري



المصدر: عمر الصخرى ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2008

ص:176,

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

(7) الكفاية الحديثة لرأس المال:¹ تعتبر الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة العنصرين الأساسيين في حجم الاستثمار حيث اشار كينز في مؤلفه المشهور "النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد" الى فكرة الانتاجية الحديثة لرأس المال بقوله أن المنظم أو رجل الاعمال لن يقدم على الاستثمار الا اذا كانت الانتاجية الحديثة لرأس المال اكبر من معدل الفائدة ، اما اذا كان معدل الفائدة اعلى من الانتاجية الحديثة لرأس المال فمن الواجب الاحجام عن الاستثمار .

الجدول(1-1): محددات الاستثمار

المتغيرات التنظيمية	العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
- التصرّفات اتجاه - الخطر - التصرّفات اتجاه الربح - الحالة الدينية - الحالة التعليمية - للسكان - التصرّفات اتجاه - الاكتناز	- معدل الفائدة - سياسة الدولية(المالية و النقدية) - المنبع التكنولوجي - مستوى النشاطات - الاقتصادية - التوقعات الأخرى - ظروف البضائع - الرأسمالية - حالة الحرب و حالة السلم - الاستقرار السياسي - القوة العاملة - الهياكل النقدية(بنوك او شركات تأمين الخ)	- الأرباح السابقة - مخصصات الاستهلاك - المبيعات - عمليات الإنتاج - التوقعات - عمر المصنع - عوامل أخرى - الخ

المصدر: عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية 2008 ص 169

¹ - مداني نور الدين، محددات الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2014) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة جامعة عبد الحميد ابن باديس ميتغانم 2016 ص 13

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي في المدارس الاقتصادية

المطلب الأول: الاستثمار في المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة و جاءت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر و حتى مطلع القرن التاسع عشر، و ظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثلاثين من هذا القرن.

و من رواد هذه المدرسة: آدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ألفريد مارشال و بيجو ...
إن الكلاسيكيون ركزوا اهتمامهم على شروط التطور و النمو الاقتصادي، و اهتموا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار و حاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار و أقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال، فالادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو عملية يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم وأنه مصدر للاستثمار و العلاقة بينهما وطيدة.¹ و يعتبر ادم سميث (A.SMITH) أن الادخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة و يشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دافيد ريكاردو (D.RICARDO) و جان باتيست ساي (J.B.SAY)، و يعتبر كذلك أن الربح مصدر أساسي للادخار و العلاقة لتي تربطهما علاقة طردية فزيادة الأرباح تزداد ادخارات الرأسماليين التي تستثمر فيما بعد.² وفسرت هذه النظرية سلوك الاستثمار من خلال نظرتين هما:

1. نظرية المسارع: وتنقسم بدورها إلى نظريتين و هما:

- نظرية المعجل (المسارع) البسيط:³ تقوم هذه النظرية على فرضية المعجل وهي أن التغير في سعر الدخل هو الذي يؤثر على الاستثمار و ليس مستوى الدخل، أي أن الاستثمار يتجه الى

¹ - عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط جامعة الجزائر، 2004 ص3

² - بن مسعود نصر الدين، دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف S.CI.BS . مذكرة ماجستير جامعة الجزائر تلمسان 2009، ص14

³ - عمر الصخري، مرجع سبق ذكره، ص178

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

التناسب مع حجم التغيرات التي تحدث في الدخل و الناتج. و يعتبر الاقتصادي الفرنسي ألبرت أفتاليون أول من اكتشف مبدأ التسارع، و لكن صياغته لدقيقة تمت على يد الاقتصادي الأمريكي جون موريس كلارك في دراسة ظاهرة الدورات الاقتصادية¹، و قد ميز بين الاستثمار الصافي و الاستثمار الاحلالي، و اعتبر أن الاستثمار هو دالة في تغير مستوى الدخل، فإذا بقي الدخل ثابتا فانه لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية (الاستثمار الاحلالي)، فهذا الأخير هو تلك الحصة من الاستثمار اللازمة خلال فترة زمنية لكي تحل محل الأصول الرأسمالية التي استهلكت في العملية الانتاجية. الا أن نظرية المعجل البسيط قامت على عدد من الفروض وجهت اليها الانتقادات لعدم واقعيتها أهمها:²

- ❖ فرض ثبات رأس المال للناتج فرض غير واقعي لانها لا تكون ثابتة، بل تتوقف على عدد من العوامل كسعر الفائدة و تكلفة الحصول على رأس المال و بالتالي فهي تتغير مع تغير تلك العوامل.
- ❖ تساوي رصيد الرأس المالي المرغوب فيه مع رأس المال الفعلي في نفس الفترة و هذا افتراض غير واقعي حيث لا بد من مرور فترات زمنية طويلة حتى يتحقق التوازن بينهما، و بالتالي لا يعتمد صافي الاستثمار على الناتج الحالي بل على سنوات ماضية.
- ❖ افتراض الاستخدام الكامل لرأس المال، حيث يكون هناك فائض و المتمثل في المخزون خاصة في فترات الكساد.
- **المسارع المرن:** ظهر نتيجة للانتقادات التي تعرض لها مفهوم المسارع البسيط، ظهر المسارع المرن و هو أكثر شرحا للواقع، و تنص هذه النظرية على أن الاقتصاد القومي يتوافر فيه في بداية كل فترة زمنية رصيد معين من رأس المال، و يتمثل هذا الرصيد فيما تبقى للاقتصاد من الفترة السابقة من رصيد معين من رأس المال و هو الحجم المراد الحصول عليه في الفترة الحالية.³

¹ - محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص206

² - محمد الشريف المان، مرجع سابق ص206

³ - نبيلة عرقوب ، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي (دراسة نظرية قياسية 1970-2008) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد القياسي جامعة الجزائر 3، 2012، ص 48-50

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

ومنه فان التساوي بين الرصيد الفعلي و الرصيد المرغوب فيه لا يتحقق إلا بعد فترة زمنية و هي فترة الإبطاء فإذا كان هناك طلب استثماري فلن تتحقق زيادة في الرصيد الرأسمالي إلا في الفترة اللاحقة كما توصل الاقتصادي الهولندي (Koyck) سنة 1954 الى صياغة أول نموذج للمسارح المرن، أدخل فيه عنصر الزمن و هو مفهوم يرتكز على فكرة أساسية تتمثل في التمييز بين الفترة القصيرة و الفترة الطويلة مما يعني اعتبار الفترات السابقة لتطور الاستثمار.¹

2. نظرية الأرصدة الداخلية (الأرباح) للاستثمار:

في نظرية المعجل المرن كان صافي الاستثمار يعتمد على الناتج، وهنا في نظرية الأرصدة الداخلية يعتمد صافي الاستثمار على الأرباح و بالتالي فالنظرية تأخذ بعين الاعتبار الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج و التي بدورها تؤثر على تكاليف الإنتاج و من ثم على الأرباح. و تقول النظرية أن المنشأة أمامها خيارين للحصول على رؤوس الأموال اللازمة هما: الأرصدة الداخلية و الأرصدة الخارجية.

و قد أثبتت الدراسات أن الحصول على الأرصدة الداخلية أفضل من الحصول على الأرصدة الخارجية لما تتميز به هذه الأخيرة من ارتفاع في التكلفة المتمثلة في الأرباح المحتجزة و نفقات اهتلاك رأس المال من المصادر الداخلية للتمويل. و قد أظهرت النظرية كذلك أن المنشآت تفضل عادة تمويل استثماراتها داخليا²، فكلما كانت التوقعات اتجاه الأرباح المستقبلية كبيرة بناء على الأرباح المحققة حالياً فان ذلك سيؤثر تأثيراً أساسياً على حجم الاستثمار³، و عليه يمكن القول أن الاستثمار المالي يعتمد على الأرباح المالية.

¹ - محمد الشريف المان، مرجع سابق ص213

² - عبد الرحمان محمد أبو القاسم ، تقدير دالة الاستثمار في السودان 1990-2010 ص31

³ - عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد: مبادئ الاقتصاد الكلي الجزء الثاني بغداد 1984 ص61-62

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

المطلب الثاني: الاستثمار في المدرسة الاقتصادية الكينزية

توضح نظرية مضاعف الاستثمار بأن الزيادة في صافي الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل بمقدار أكبر من الزيادة في صافي الاستثمار، والعكس صحيح.

قدم الكينزيون شرح للاستثمار في نظريتين هما:

1. مضاعف الاستثمار:

يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعدل العددي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل المترتبة عن كل زيادة في الاستثمار. وكلمة مضاعف تعبر عن المعامل العددي الذي يدل على مقدار الزيادة في الدخل المترتبة على كل زيادة في الإستثمار. وهو بالصياغة الرياضية يساوي :

$$IM = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

حيث: IM هو مضاعف الاستثمار، ΔY هي الزيادة في الدخل، و ΔI هي الزيادة في الاستثمار

يعتبر الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز Keynes, 1936 أول من توصل إلى فكرة مضاعف الاستثمار وذلك في مؤلفه المشهور "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد". ويمكن تعريف المضاعف بأنه "العدد الصافي الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك".¹

- نظرية المضاعف الساكن:

يتوقف المضاعف الساكن على درجة الميل الحدي للاستهلاك، غير أنه يمكن التعبير عن مضاعف الاستثمار بدلالة الميل الحدي للادخار بدلا من الميل الحدي للاستهلاك.²

¹ - أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، - المقدمة في الاقتصاد الكلي- دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2002 ص

124.

² - نبيلة عرقوب، مرجع سابق ص52

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

تقوم نظرية مضاعف الاستثمار على عدة فرضيات تعرضت للنقد من قبل بعض الاقتصاديين، وفيما يلي أهم الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية والانتقادات الموجهة إليها:

❖ صعوبة تحديد مقدار الميل الحدي للاستهلاك لمجتمع بأسره، وذلك لاختلاف الفئات الاجتماعية وأنماط توزيع الدخل، ولذا كان حساب مقدار المضاعف يثير مشكلة إحصائية.

❖ يفترض تحليل كينز للمضاعف غياب عنصر الزمن، أي أن آثار الإنفاق الاستهلاكي تكون فورية. ولكن في الحقيقة هذه الآثار تأخذ وقتاً، وأثناء هذا الوقت يقل الميل الحدي للاستهلاك. ويعني ذلك أن دالة الاستهلاك لن تبقى ثابتة طوال مدة عمل المضاعف على الرغم من افتراض ثباتها في الأجل القصير، نظراً لما يحدث في الحياة الاقتصادية من تغيير مستمر.

❖ تفترض نظرية كينز أن الدخل الناجمة عن الاستثمار المستقل (الذاتي) تستخدم إما في الاستهلاك أو في الادخار، ولكن هذا أمر يخالف الواقع. فقد تستخدم هذه الدخل في الاكتناز، أو دفع ديون، أو الاستيراد من الخارج.

❖ يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة إنتاجية معطلة، أي أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، فإن أي زيادة في الإنفاق ستعكس في صورة ارتفاع في الأسعار (التضخم)، وهذا ما يحدث غالباً في الدول النامية نظراً لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها.

❖ كما يفترض كينز أيضاً ثبات دالة الاستثمار طوال مدة حدوث الزيادة في الدخل بعد زيادة الإنفاق الاستثماري، أي خلال مدة عمل المضاعف. ولكن ما يحدث في الواقع هو أن دالة الاستثمار يمكن أن تتغير خلال هذه المدة.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

- نظرية المضاعف الديناميكي:¹

- إن فكرة المضاعف البسيط تتضمن فرضية الآنية و هي أن الاقتصاد يعود سريعا إلى وضع التوازن بعد أن يتكيف الإنتاج مع تغيرات الاستثمار لكن الواقع يبين غير ذلك حيث لا بد من إدخال عنصر الزمن في التحليل لنتحول بذلك إلى مفهوم المضاعف الديناميكي، لأنه عند زيادة الاستثمار تأخذ فترة من الزمن حتى تتحقق الزيادة المضاعفة في الدخل القومي، و تسمى هذه الفترة الزمنية بفترة الإبطاء و هي من أهم الفرضيات التي يعتمد عليها ما تسمى تأخير روبرتسون لكن هذه النظرية تعرضت لمجموعة من الانتقادات حول فرضياتها التي بنيت عليها نذكر أهمها:
- ❖ صعوبة تحديد الميل الحدي للاستهلاك لمجتمع بأسره، و ذلك لاختلاف الفئات الاجتماعية و أنماط توزيع الدخل.
 - ❖ تفترض نظرية كينز أن الدخل الناجمة عن الاستثمار المستقل تستخدم اما في الاستهلاك أو في الادخار، و لكن هذا أمر يخالف الواقع فقد تستخدم الدخل في الاكتناز أو دفع الديون أو الاستيراد من الخارج.
 - ❖ يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة إنتاجية معطلة، أي أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، فإن أي زيادة في الإنفاق ستعكس في صورة ارتفاع في الأسعار(التضخم)، و هذا ما يحدث غالبا في الدول النامية نظرا لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها.

2. نظرية التعديل الحدية:¹

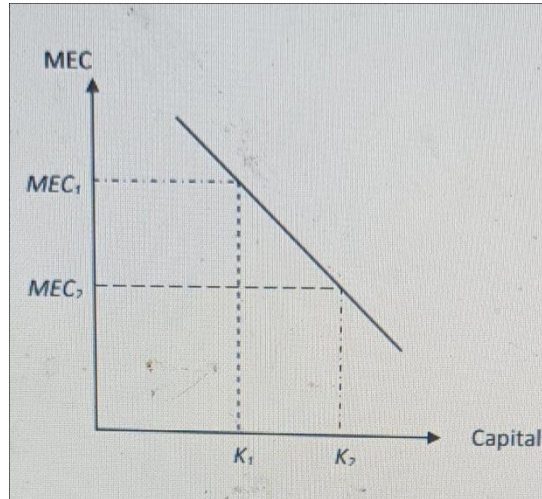
¹ - وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص27

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك جاء كينز بكتابه النظرية العامة و قسم الطلب الكلي إلى قسمين الإنفاق الإستثماري و الإنفاق الإستهلاكي، و شخص العوامل المحددة لكل منهما، و اعتبر أن الطلب على السلع الإستثمارية يعتمد بالدرجة الأولى على الكفاءة الحدية لرأس المال و التي تعتمد بدورها على الربح المتوقع، و كان هذا المعيار أساس دالة الإستثمار التي طورها كينز في النظرية العامة على مستوى الإقتصاد الكلي، كما بين أيضا أن معدل الفائدة هو محدد آخر هام للإستثمار و هو يعتمد على عرض النقود.

و يعتبر كينز أن التدفق الأمثل للإستثمار قضية سلوك أمثل وليس معدلات مثلى. و بذلك فإن قرار الإستثمار يعتمد على المقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال و معدل الفائدة، و تكون المشاريع الإستثمارية قابلة للإنجاز إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة باعتبار أنه إذا ارتفع معدل الفائدة الإستثمار ينخفض، أذن توجد علاقة موجبة بين الإنفاق الإستثماري و الدخل الوطني المستقبلي، و الذي يعبر عنه كينز بواسطة الكفاءة الحدية لرأس المال.

الشكل (1-4): منحنى الكفاية الحدية لرأس المال:



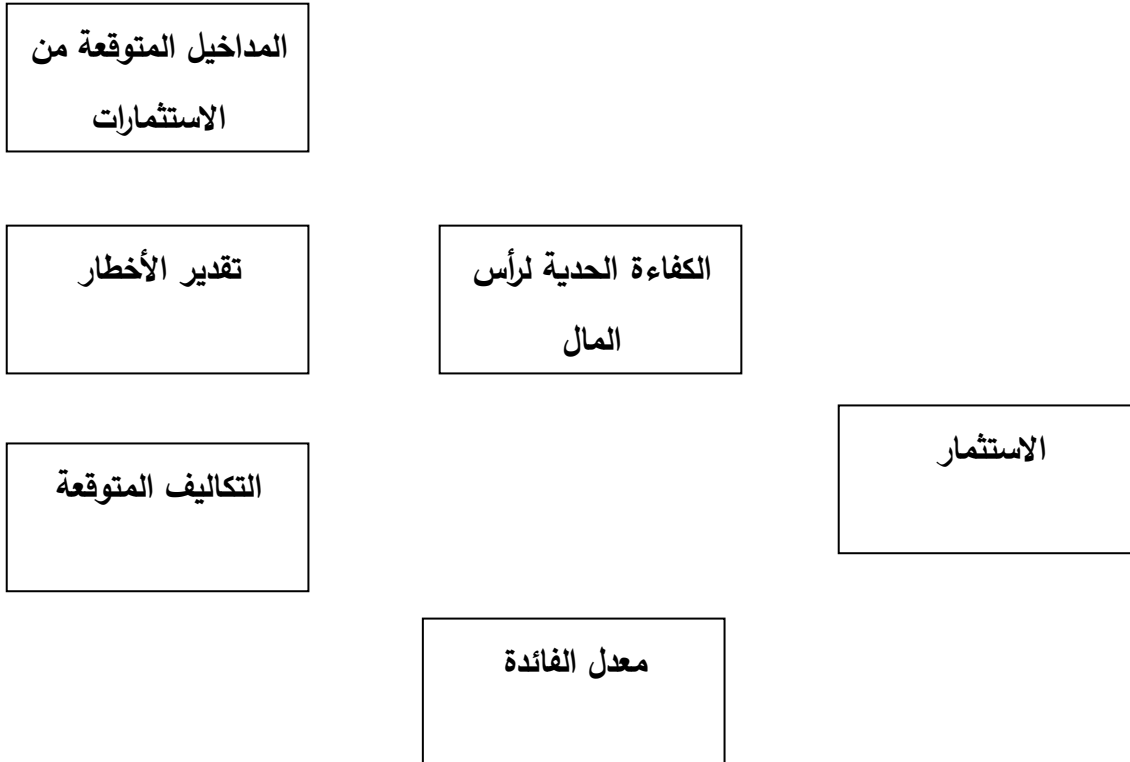
المصدر: يوجين أ. ديوليو، النظرية الإقتصادية الكلية، دار ماكجروهيل لنشر، 1983، ص99

¹ - ندى عبد الغفار البدوي عبد الله، نموذج لتقدير دالة الإستثمار للقطاع المصرفي في السودان، ص25

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

كما يتضح من الرسم المقابل العلاقة بينهما علاقة عكسية، فكلما ارتفع الرصيد الرأسمالي كلما انخفضت الكفاية الحدية لرأس المال و منحى الكفاية الحدية للإستثمار يختلف عن منحى الكفاية الحدية لرأس المال حيث أن هذا الأخير يقيس العلاقة بين الأرصدة الرأسمالية و بين معدل العائد و العلاقة العكسية، في حين أن منحى الكفاية الحدية للإستثمار يقيس لنا العلاقة بين سعر الفائدة و صافي الإستثمار (حجم الإستثمارات الفعلية التي تمت في هذه الفترة) و هذا هو المنحى المعتاد الذي نرسمه، و هو منحى الإستثمارات و الذي يعطي حجم الإستثمار الصافي أو حجم الإستثمارات الفعلية السنوية التي تحدث في الإقتصاد القومي، و الذي يبين العلاقة العكسية بين حجم الإستثمار و سعر الفائدة الرأسمالي¹. ويمكن إختصار قرار الإنفاق الإستثماري عند كينز في الشكل التالي:

الشكل (1-5): محددات القرار الاستثماري عند كينز



المصدر: ندى عبد الغفار البدوي عبد الله، مرجع سابق، ص23

¹ - عادل عبد العظيم، اقتصاديات الإستثمار: النظريات و المحددات. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط الكويتي. العدد 27 السنة 2007

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

المطلب الثالث: الإستثمار في المدرسة الإقتصادية النيوكلاسيكية:

تنص النظرية النيوكلاسيكية على أن العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال ومستوى الدخل هي علاقة طردية، أما العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال وسعر رأس المال فهي علاقة عكسية. ولقد اكتشف النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، وعند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة تساوي الصفر، حيث أن التراكم الرأسمالي يتوقف عند هذا الحد. و شملت النظريات التالية:

1. نظرية jorgenson:

تكمن أهمية هذه النظرية على خلاف نظرية المعجل و نظرية التمويل الذاتي (الأرصدة الداخلية) في أنها تقدم تفسيراً لعناصر تكلفة استخدام رأس المال، كما أنها تقوم على مخطط نيوكلاسيكي للتراكم الأمثل و الذي يعرف عن طريق تعظيم تدفقات الاستهلاك عبر الزمن. إضافة إلى ذلك فإنها تكشف عن دلالات ضمنية لأهمية السياسات الإقتصادية، فالسياسة المالية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي تزيد الطلب الكلي ثم الدخل و من ثم الإستثمار و كذلك تؤثر السياسة النقدية على حجم الإستثمار من خلال تأثيرها على تكلفة إستخدام رأس المال الذي يتأثر بسعر الفائدة، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال الذي من شأنه ان يحفز الإستثمار.¹ ويمكن القول في الأخير، أن جورجسن قد قدم أساساً نظرياً كاملاً لمبدأ المعجل البسيط، وبالرغم من أنه أطلق على نظريته اسم "الكلاسيكية الحديثة" إلا أننا نجد النظرية في كيفية حدوث التعديلات هي نفس النظرية البسيطة غير المتطورة التي استخدمت في صيغة مبدأ المعجل البسيط.

¹ - محمد أحمد الأفندي، النظرية الإقتصادية الكلية، الأمين للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014، ص279

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

2. نظرية توبين:

قدم (James tobin) سنة 1969 فكرة (q) كمقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار المالي، سواء كان باتجاه الزيادة أو النقصان، و أن هذه النسبة يمكن أن تستخدم في العديد من المجالات منها تحديد قيم الشركة و التنبؤ بالإستثمار الرأسمالي المستقبلي و كمقياس لفرص النمو المستقبلي للمنشأة.¹

و تتضمن النسبة مفهوما منطقيا حيث كلما ارتفع العائد الحقيقي على الإستثمار إنعكس ذلك بقيمة أكبر من قيمة (q) و ضمنا تستجيب النسبة للتغير في الأسعار.²

¹ - دحماني محمد أدريوش، تقييم آثار الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي ، خلال الفترة 2001-

2014، ص7

² - عادل عبد العظيم، ص7

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

المبحث الثالث: الاستثمار مناخه ، مخاطره

المطلب الأول: المناخ الاستثماري

1. مفهوم المناخ الاستثماري :

يقصد بالمناخ الاستثماري " مجمل الأوضاع و الظروف التي تؤثر على حركة رأس المال كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم حركة و اتجاهات الاستثمارات، و تشمل هذه الأوضاع و الظروف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و القانونية و كذا التنظيمات الادارية.

كما يعرف بأنه: " مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. و تعد هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار

كما ينصرف تعبير المناخ الاستثماري الى مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة و مدى استقرارها السياسي و الأمني و تنظيماتها الإدارية، او ما تتميز به من فعالية و كفاءة و نظامها القانوني و القدرة على تطبيقه ، و مدى مرونته و وضوحه و اتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، و طبيعة السوق و لياته و امكانيته. و ما تتمتاز به الدولة من ... قاعدية ، و عناصر انتاج، و ما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية و ديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية و الحقوق . كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته مناخ استثمار و من ثم فهي عناصر متداخلة و تؤثر و تتأثر ببعضها البعض.¹

- و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة الى حد كبير.²

¹ - ربحان شريف، هوام لمياء، تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر و تقويمه

² - حجاج مريم، ولد خاوة صارة ، محددات الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2016)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة يحيى فارس بالمدينة 2018 ص 47

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

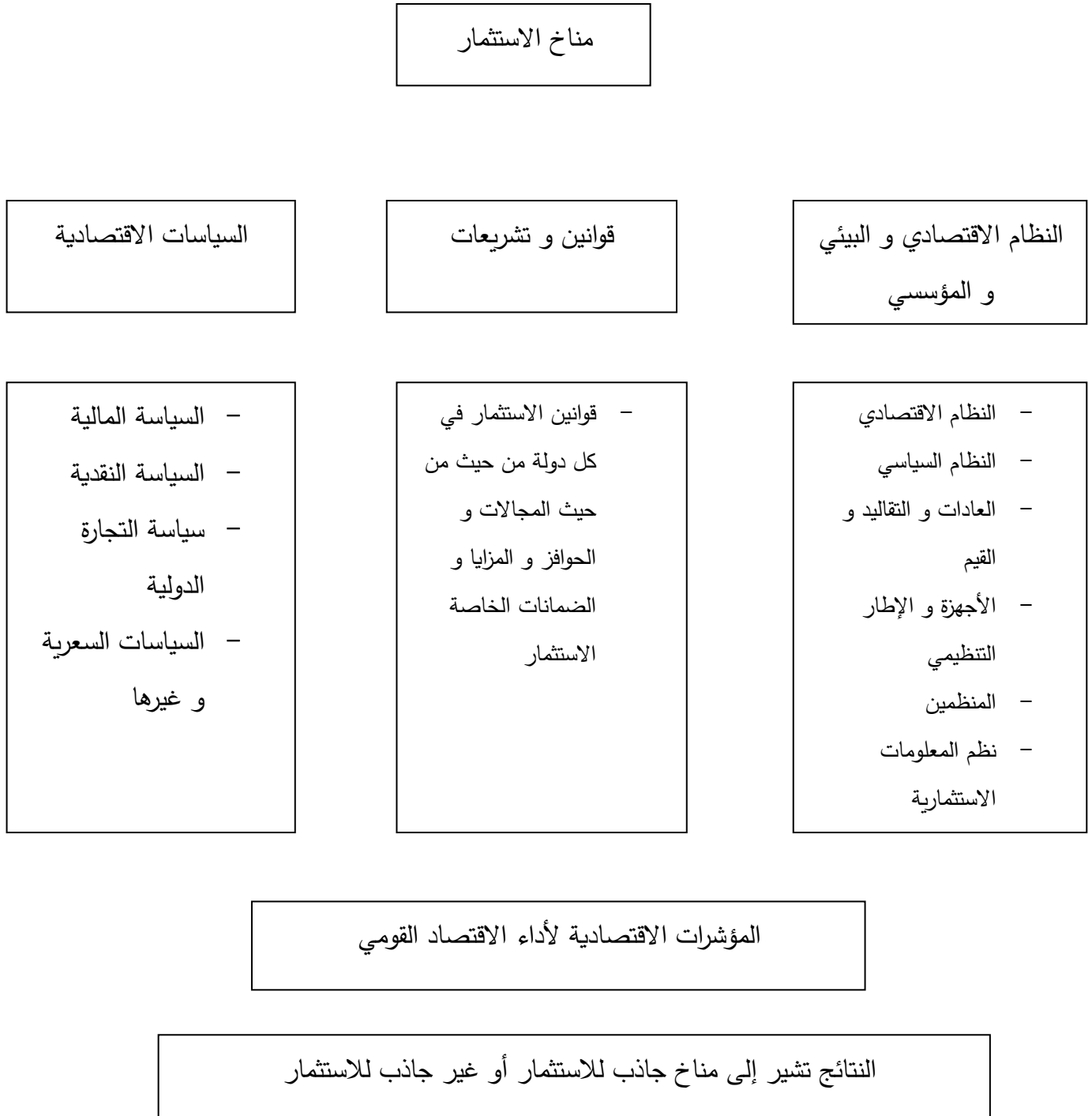
نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار مفهوم مركب و متطور يشير الى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية و بعضها بالمؤسسات و البعض الآخر بالسياسات و الإصلاحات، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة و تكون غير ذلك في فترة أخرى فهو اذن مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و الايديولوجية و كذلك التكنولوجيا و التنظيمية.¹

¹ - ربحان شريف، مرجع سابق ص 244

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

2. مكونات المناخ الاستثماري:

الشكل (1-6): مكونات مناخ الاستثمار



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي و جزئي)، القاهرة مكتبة زهراء الشرق 1997

ص391

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

1. النظام الاقتصادي و البيئي المؤسسي:

- أ. النظام الاقتصادي و البيئي المؤسسي: كلما كان النظام الاقتصادي يتسم بالحرية الاقتصادية كان جاذبا للاستثمار.
- ب. النظام السياسي: يتمثل المكونة الأساسية لمناخ الاستثمار في الاستقرار السياسي و الأمن الداخلي، حيث يمثل هذا الأمر الأساس لاستقطاب الاستثمار الدولي و المحلي
- ت. النظام البيئي: و هو مجموعة القيم والعادات و التقاليد لتي يتكون منها المجتمع فكلما كانت هذه المكونات ايجابية كلما كانت جاذبة للاستثمار
- ث. النظام المؤسسي: و يتكون من عدة عناصر تتمثل في النظام الاداري و الأجهزة القائمة على ادارة الاستثمار و الاطار التنظيمي بحيث كلما كان النظام الاداري يتمثل بسلسلة الاجراءات ووضوحها و تميز الأجهزة القائمة على ادارة الاستثمار بالكفاءة الادارية و التنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح

2. قوانين و تشريعات الاستثمار:

يتأثر المستثمرون بشكل كبير بتشريعات الحكومة و القوانين الاستثمارية المتبعة في البلد، حيث تعمل هذه التشريعات على جعل بيئة الاستثمار ناجحة

3. السياسات الاقتصادية:

كلما كانت هذه السياسات مرنة واضحة و غير متضاربة الأهداف تتميز بالكفاءة و الفعالية تتلائم مع التغيرات و التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني كلما كانت جاذبة للاستثمار و تشمل مجموعة من العناصر أهمها:

- أ. السياسة المالية: تعد من أهم الأدوات اذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للاشغال و غيرها

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

ب. السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية الى تغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية. فكلما السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، و يتم ذلك باستخدام الادوات النقدية المناسبة و المهم ان تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب و تتسم بالاستقرار و ينبغي ان تتحكم السياسة الاقتصادية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم، فالتقلبات المفاجئة لاسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات من العسر عمل دراسات جدوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة.

ت. سياسة التجارة الدولية: كلما كانت هذه السياسة تحررية محفزة لتنمية الصادرات و مشبعة للإستثمار من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للإستثمار و كلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات و مرنة و تعمل على ازالة القيود الكمية و تتجه الى معدلات منخفضة التعريفات الجمركية كلما كانت جاذبة للإستثمار

ث. السياسة السعرية: كلما كانت السياسة تحررية و عملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية كلما كانت جاذبة للإستثمار.

المطلب الثاني: مخاطر الإستثمار

1. مفهوم و أهمية مخاطر الإستثمار:

ترتبط مخاطر الإستثمار بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، و قد تشمل رأس المال إضافة إلى العوائد، فإذا كان العائد المحقق يساوي العائد المتوقع فإن المخاطرة تساوي صفر، كما أن مخاطر الاستثمار تعبر عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها ، ولذلك كلما زادت درجة الانحراف ارتفعت مخاطر الاستثمار.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

وترتبط مخاطر الاستثمار ، برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة و موحدة من خلال

التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها مسبقا مستقبلا.¹

ويشير "فتمان 1991" الى وجود فرق بين المخاطر وعدم التأكد ويتمثل هذا الفرق في مدى معرفة متخذ هذا

القرار باحتمالات تحقق التدفق النقدي ، فالمخاطر تصف موقف ما يتوفر في متخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعد

في وضع احتمالات متعددة (توزيع احتمالي) بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ، أما عدم التأكد فانه يصف موقف لا

يتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية ، ومن ثم

عليه أن يضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الاحتمالي ، يطلق عليها التوزيع الاحتمالي

الشخصي.²

2. أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار:

عموما فان مخاطر الاستثمار تنقسم الى قسمين:

أ. **مخاطر نظامية:** وهي التي تتأثر بنظام السوق ، التعامل ، العوامل الطبيعية و السياسية ولذلك فان هذه المخاطر

لا تتحدد بنوع معين وقادرة على أن تمس كل مجالات و قطاعات الاستثمار.³ ويمكن ذكر هذه الخصائص

فيمايلي:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام.

- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين.

- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية،السياسية و الاجتماعية.

تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في الحالات التالية:⁴

- في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية.

- في الشركات التي تتصف أعمالها بموسمية.

¹ - منصورى الزين، مرجع سابق، ص45

² - هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال الاستثمار. ط 1، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1999 ص 240

³ - منصورى الزين، مرجع سابق. ص 46

⁴ - مداني نور الدين، مرجع سابق ص21

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

- في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الاجمالية.
- ب. **مخاطر غير نظامية:** وهي التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الاخر مثل أسعار الفائدة ، تدهور قيمة العملة وعلى ضوء هذا يمكن تلخيصها فيما يلي: ¹
- **مخاطر السوق:** وهي المخاطر المتعلقة بتذبذب الأسعار في الأسواق المالية و التي يمكن أن تتأثر بالعوامل المختلفة مثل الأوضاع الاقتصادية و السياسية والأداء العام للشركات ، تتطلب هذه المخاطر المجال للتحليل الفني و الاخباري و التنبؤات السوقية.
- **المخاطر المالية:** وهذا يتعلق بالقدرة على دفع الديون يمكن أن تنسب المخاطر المالية المتعلقة بالاستثمار في الشركات مثل تقلب الاسعار والقطاعات الاقتصادية و الدخل و العوائد.يجب على المستثمرين على التقرير.....الذي يتضمن النسب العائدة على الاستثمار.
- **مخاطر العمل:** المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة الى مجال عمل قد تتعرض الى مخاطرة ناتجة عن هذا العمل.
- **المخاطر القانونية:** وهي المخاطر المرتبطة بعدم التمتع بالحقوق القانونية العاملة للمستثمرين ، وقد تتجم هذه المخاطر عن تغييرات في السياسات الحكومية أو التشريعات القانونية المحلية أو الدولية.
- **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** وهي المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة النقود الناتجة عن الارتفاع العام لمستوى الأسعار.
- **مخاطر المضاربة على أسعار العملات:** تتمثل المخاطرة في الأسعار العملات بالتذبذب الشديد ، فأسعار العملات تتغير بشكل مستمر وتقلب الاسعار.

المطلب الثالث: أساليب معالجة المخاطر وطرق قياسها

¹ - منصور الزين، مرجع سابق. ص 46

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

يمكن قياس المخاطر النظامية (أي مخاطر السوق) بمقياس يسمى معامل بيتا أو بمقاييس التشتت التي تعد أكثر استعمالاً في هذا المجال. ولتوحيد قاعدة الانطلاق للمقارنة بين نتائج المشاريع المختلفة كمجتمعات إحصائية تختلف متوسطاتها، يتم اللجوء إلى مقياس آخر للمخاطرة يتميز بأنه الأدق لإجراء المقارنات بين المجتمعات الإحصائية ذات المتوسطات الحسابية المختلفة، وهذا المقياس هو معامل الاختلاف. فكلما زاد هذا المعامل زادت المخاطرة.

1. مقاييس التشتت:

يمكن تقدير احتمال حدوث المخاطر بناء على اجتهد متخذي القرار، وعندها يتم استخراج القيمة المتوقعة لحدوث هذه الحالات واستعمالها بدلاً من المتوسط الحسابي في معادلات التباين، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

$$E(Rp) = \sum (w_i - CF_i)$$

حيث:

Rp : هو العائد المتوقع (القيمة المتوقعة)

w_i : نسب الإحتمالات و التي يبلغ مجموعها 1.

CF_i : التدفقات النقدية الصافية خلال فترة عمر الجهاز الإنتاجي.

أ. التباين:

يرمز له بالرمز $V(x)$ و يحدد بالعلاقة التالية:

$$V(x) = \frac{\sum w_i (CF_i - \overline{CF})}{n}$$

حيث:

w_i : نسب الإحتمالات

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي

n: عدد المشاهدات

CF_i : التدفقات النقدية الصافية

ويعني أن المخاطر للاقتراح الاستثماري تزداد كلما زاد احتمال تشتت العائد عن قيمته المتوقعة.

ب. الإحراف المعياري:

يرمز له بالرمز $\delta(x)$ وهو عبارة عن جذر التباين، حيث يحدد باستخدام العلاقة التالية:

$$= \sqrt{v(x)}\delta(x)$$

فكلما ارتفع $\delta(x)$ ازداد مقدار التشتت أي عدم التأكد أو المخاطرة الاستثمارية. وعندما يساوي $\delta(x)$ صفر فإن $R_i = E(i)$ ، أي أن العائد يساوي توقع حدوث العائد وبالتالي لا تظهر حالة عدم التأكد أو المخاطرة الاستثمارية.

يقيس الانحراف المعياري الحجم المطلق للمخاطر التي يترتب عليها الاقتراح الاستثماري، لذا يسمى بالمقياس المطلق للمخاطر. ولكن استخدام هذا المقياس يمكن أن يكون مقبولا في حالة واحدة، وهي عندما تكون القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية للاقتراحات المعروضة متساوية. وعند المفاضلة بين تلك الاقتراحات، فمن المتوقع قبول الاقتراحات التي تتميز بمخاطر أقل (أي التي تتميز بصغر حجم انحرافها المعياري). من هنا يحاول متخذ القرار البحث عن أسلوب آخر وهو مقياس نسبي إلى القيمة المتوقعة للعائد (للتدفقات النقدية).

ت. معامل الاختلاف :

يسمى بدرجة المخاطرة ويرمز له بالرمز CV وهو عبارة عن نسبة الانحراف المعياري إلى العائد المتوقع، ويعد هذا المقياس أكثر دقة من المعيارين السابقين.

$$CV = \frac{\delta(x)}{E(Rp)} \times 100$$

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

ويعني أن اتساع توزيع احتمالات معدلات العائد يعتبر مقياس للمخاطرة، أي أنه كلما تباين عائد الاستثمار حول عائدته المتوقع المرجح كلما زاد عدم تأكيد المستثمر والمخاطرة، أو اتساع توزيع الاحتمالات. ويمكن التفسير بأنه كلما زاد معامل الاختلاف كلما زادت المخاطرة. فالشركة التي تتقلب أسعار اسمها في السوق أكثر (أي تشتت حول متوسط تلك الأسعار أكثر) يكون معامل الاختلاف عند حسابه لهذه الأسعار أكبر، وبالتالي تكون مخاطر اقتناء تلك الأسهم أكبر.

2. المعامل بيتا:

هو مقياس مبتكر لقياس مخاطر السهم، فهو يقيس مدى حساسية عائد السهم للتغيرات التي تحدث على عائد السوق. والمقصود بعائد السوق هو المتوسط الحسابي لعوائد جميع الأسهم الموجودة في السوق.

فإذا كان بيتا يساوي الواحد الصحيح، فإن السهم يكون حساسا لهذه التغيرات بدرجة عادية حيث يتغير عائدته بدرجة متطابقة مع التغيرات التي تحدث على عائد السوق وتتطابق مخاطره مع مخاطر سوق السهم. أما إذا كان بيتا أكثر من الواحد الصحيح، فإن السهم يعتبر حساسا للتغيرات التي تحدث على عائد السوق بدرجة كبيرة أي أنه شديد الحساسية، وبذلك تكون مخاطره أكثر من مخاطر سوق الأسهم.

وإذا كان بيتا أقل من الواحد الصحيح، فهو غير حساس (نسبيا للسوق) وتكون مخاطره أقل من مخاطر السوق.

فالمعامل beta كأى معامل آخر لمتغير مستقل عبارة عن الميل الحدي لسعر أو لإيراد أداة ما في السوق المالية

$$B = \frac{\sum (R_i - R_f)}{n}$$

حيث:

R_i : العائد الكلي للمحفظة

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

R_f : العائد عديم المخاطرة

يعتبر المعامل (b) مؤشراً لدرجة المخاطرة، فكلما ارتفع هذا المعامل كلما دل ذلك على ارتفاع المخاطرة السوقية للسهم، أي أنه يقيس حساسية عائد السهم للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق. ويصبح معامل بيتا للمحفظة أكثر استقراراً كلما زاد عدد الأوراق المالية التي تتضمنها المحفظ

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المحلي

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقت إلى مختلف المفاهيم الأساسية للإستثمار و ذلك بعرض التعاريف المختلفة له و من ثم إلى أهميته كمتغير إقتصادي كلي ، كما تطرقت إلى ذكر أنواعه و محدداته، و توصلت إلى أن الاستثمار باعتباره العامل المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة فحسب، بل يعتمد إلى تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة.

وبما أنه يعد أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو يرتبط بالدخل القومي عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا هاما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبعد ذلك، قمت بتقديم مختلف النظريات المفسرة للاستثمار باعتبارها القاعدة الأساسية لدراسته، حيث ظهرت في هذا المجال العديد من المدارس الفكرية التي طرحت سلوك هذه الظاهرة وذلك من خلال تجديد طبيعة العوامل المحددة لها. وتتمثل هذه النظريات في نظرية المعجل البسيط، نظرية المعجل المرن، النظرية الكينزية التي توصلت إلى فكرة مضاعف الاستثمار، النظرية الكينزية الحديثة والتي سميت بنظرية تكلفة التعديل الحدية، إذ أن هذه النظرية وضعت فرضا مفسرا وهو أن حجم الاستثمار يتحدد بالمقارنة بين الكفاءة الحدية للاستثمار من جهة وسعر الفائدة من جهة أخرى. كما عمدنا إلى تقديم النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار لكل من جورجسن الذي اعتمد في نظريته على مبدأ المعجل، وتوبين الذين أن النسبة (q) تعتبر القوة المحركة وراء الاستثمار.

ولقد تطرقت في نهاية هذا الفصل النظري إلى مناخ الإستثمار و أثره على جذب الإستثمارات ثم مخاطر الإستثمار و أساليب معالجتها و طرق قياسها. بحيث توصلت إلى أن الاستثمار عنصر حساس للعديد من العوامل و المخاطر، لذلك نجد أن الاستثمار كثير التقلبات و غير مستقر.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

تمهيد :

نال موضوع التشغيل اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين منذ وقت طويل، و عالجت مختلف المدارس الاقتصادية الفكرية.

و من بين الصعوبات التي تواجهها الجزائر إشكالية التشغيل، جعلت من سوق العمل محط إهتمام مختلف المنظرين و خاصة بتميز هذا الأخير بعدم إستقراره و إختلال توازن بين العرض و الطلب فيه. و في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة للدولة شهد التشغيل في الجزائر اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة من قبل الهيئات الحكومية . و على ضوء ذلك سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم مفاهيم التشغيل و تطورها عبر المدارس الاقتصادية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: يتضمن مدخل مفاهيمي إلى التشغيل.

المبحث الثاني: يحتوي على التشغيل في المدارس الاقتصادية .

المبحث الثالث : واقع الإستثمار المحلي و دوره في تفعيل التشغيل في الجزائر

.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المبحث الأول : مفهوم التشغيل

المطلب الأول : مفهوم التشغيل و العمل

1. مفهوم التشغيل:

يشير مفهوم التشغيل إلى " توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل بشتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلي عدد من طلبات العمل من القوة العاملة"¹ ، في حين يعتبر مفهوم التشغيل من الناحية الاجتماعية عاملا من عوامل تحسين الطلب الداخلي الذي يساهم في تحسين مستوى الاستهلاك باعتباره أحد المؤشرات للتنمية البشرية التي تدخل في احتسابه القدرة الشرائية أما من الناحية الاقتصادية فهو يشمل الكفاءة المهنية والقدرة على التصور والمبادرة، وعقلية الإنتاج، ومردودية العمل.

وبصفة عامة يشير مفهوم التشغيل إلى الآليات والإجراءات التنظيمية والقانونية وكذا الشروط المحددة من طرف السلطات العامة أو من ينوب عنها والتي تمكن العرض المتاح من قوة العمل الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه.

¹ - رحيم حسين، إشكالية التشغيل و البطالة في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ، الجزائر

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

- من خلال المفاهيم المقدمة لكل من العمل والتشغيل يمكننا أن نغير عن طريق العنصرين التاليين :¹
- يشير مفهوم التشغيل إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل العمل للهام التي يتم تنفيذها بعد عملية التوظيف.
 - التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة الداخلة والخارجة في سوق العمل في حين تمثل العمل بعد إجرائي، باعتباره عاملا إنتاجيا كباقي عوامل الإنتاج الأخرى.
- عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأنه: الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في النمو الاقتصادي وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وإن يكون العمل منتجا وإن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.²
- كما يعرفه الاجتماعيون بأنه : "مجموعة من النشاطات المقترنة بمكان خاص ضمن تقسيم العمل و نظام العلاقات المهنية " . ومنه التشغيل هو " نشاط فكري أو عضلي يأخذ عنه صاحبه أجرا , سواء كان أجر أو ربح فائدة "³ .
- و عرفه باتريك بولرو : "يتمثل التشغيل في القدرة النسبية لأي شخص ف الحصول على شغل، نظرا للتداخل بين مميزاته الفردية و الظروف المتغيرة لسوق العمل "⁴.

¹ - دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي جامعة تلمسان الجزائر 2012-2013 ص44

² - دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص41

³ أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1993 .

⁴ رواب عمار ، عربي صباح ، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الأساسية ، العدد5 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2011 ، ص69 .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

- المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل¹:

ينظر الى التشغيل بمفهومه التقليدي على انه : "تمكين الشخص الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب التأهيل والتكوين من إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل كما انه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، و لا عدد مناصب العمل المناسب له.

- المفهوم الحديث للتشغيل²:

لا يعني التشغيل مفهومه الحديث انه عكس البطالة، كما انه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها. كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل، ولقد حدد (Marc Olivier) مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل، وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل. وبالتالي فان التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

¹ - ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمن، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2010، ص36

² - ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمن، ص37

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستقادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.

2. مفهوم العمل:

هناك وجهات نظر فلسفية واجتماعية واقتصادية مختلفة حول مفهوم العمل. إلا ما يهمنا في هذا الصدد المفهوم الاقتصادي للعمل، وفي هذا السياق " يعرف العمل بأنه عملية تأثير الإنسان على الطبيعة في سبيل الحصول على منفعة مادية، هذه للمنفعة ضرورية من أجل تأمين ظروف مناسبة تساعد الإنسان على الاستمرار في نشاطه العملي " ¹ و بتعبير آخر يعرف العمل على أنه " العملية التي تجري بين الإنسان والطبيعة حيث يؤثر الإنسان على الطبيعة وبكيف مواردها لكي تصبح صالحة لإشباع حاجاته ".

ويعرف أيضا العمل " بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة و يعد العمل المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويرة إعتبره الاقتصادي آدم سميث Adam Smith ودافيد هيوم David Hume هو أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري الحياة الأمة ورفاهيتها" ².

¹ - محمد جميل عمر و آخرون، اقتصاديات العمل و تخطيط الموارد البشرية، منشورات جامعية، دمشق، سوريا، 2014-2015 ص15

² - محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2008 ص 19

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

3. العلاقة بين العمل و التشغيل:

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي يشكل بدوره القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، أما البطالة فتعزى إلى عدم القدرة على التشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ولقد شكل العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي، الاجتماعي والاقتصادي. ونتيجة التطور واتساع دائرة الأنشطة الاقتصادية انتقل الاهتمام إلى مجال التشغيل، خاصة في ضوء الإختلالات التي عرفها ومازال يعرفها سوق العمل لمختلف اقتصاديات العالم.¹

غالبا ما يتداخل مفهوم العمل (TRAVAIL) التشغيل (EMPLOI) و يعود الاختلاف الأساسي في الفترة المرجعية التي يقاس فيها حجم الثاني ، والى اعتبارات تتعلق بالعائد اللامادي، كما أن عدم العمل لا يتوافق كليا مع البطالة . فالتشغيل يقود بالضرورة الى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديدا من حيث اشتغالها ، بطالتها ، وتوزيعها في ميدان الشغل الخ . وقد يعني التشغيل : استخدام جزء من عمل اجتماعي يقوم الشخص وهذا مناسب " منصب عمل " ، أو تنظيم و استخدام قوة العمل على أحسن وجه. وبالمقابل يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف اذ يرتبط كالهما بالمنصب المالي و ما يعنيه من اشتغال منصب العمل الشاعر ويرتبط أساسا بالوظيفة التي يوفرها ، و التي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا إلى خصوصية المنصب، وما يتطلبه من مؤهلات أما العمل فيبقى في إطاره الاجتماعي الواسع مصدرا للثروة و المنفعة معا.²

¹ - ناصر و عبد الرخم

² - صادق رشيد ، تحليل استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المطلب الثاني : أنواع، أهمية التشغيل و طرق قياسه

1. أنواع التشغيل و الفئة المشتغلة :

1. أنواع التشغيل:

يمكن أن نميز بين الأنواع المختلفة من التشغيل ما يلي:

أ. النوع الأول من حيث فرص العمل المتاحة : ¹

❖ التشغيل الكامل: هو تلك الحالة التي تمكن كل الباحثين عن العمل والراغبين فيه من الحصول على

فرصة عمل بمعنى أنه توجد وظائف كافية لجميع طالبي هذه الوظائف، هذا المفهوم هو مفهوم النظري

لا يمكن أن يتحقق على أرضية الواقع.

❖ التشغيل الناقص: هو تلك الحالة التي لا تمكن كل الباحثين عن العمل والراغبين فيه من الحصول على

فرصة عمل، بمعنى أنه توجد وظائف غير كافية لجميع طالبي هذه الوظائف.

ب. النوع الثاني من حيث طبيعة عقد العمل:²

❖ التشغيل الدائم: يتمثل التشغيل الدائم في علاقة عقد العمل غير محدد المدة بين العامل وصاحب العمل،

وينشأ هذا النوع من التشغيل بسبب طبيعة الأنشطة والأعمال التي تحتاج إلى الاستمرارية في العمل

¹ - ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق. ص 38-39

² - الحميري عباس و آخرون، إدارة الخدمة المدنية و الوظيفة العامة، دار اليازوري للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2015، ص 103-104

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

كأنشطة الإدارة والصناعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها من الأنشطة الأخرى التي تفرض على الهيئات المستخدمة اللجوء إلى هذا النوع من التشغيل.

❖ التشغيل المؤقت: التشغيل المؤقت يشير إلى عقد العمل المحدد بين العامل و صاحب العمل ويكون منتشر هذا النوع من عقود العمل في بعض القطاعات التي لها خصوصيات مميزة كالقطاع الزراعي، وقطاع الأشغال العمومية، وقطاع الخدمات السياحية والفندقية وهذا حسب حاجة كل قطاع من هذا النوع من التشغيل.

ت. النوع الثالث من حيث الهيئة المشغلة:¹

❖ التشغيل العام : يتمثل التشغيل العام في المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ملكية مطلقة أو طرف الإدارات العمومية ذات الطابع غير الربحي وفي هذه الحالة يطلق على النوع من التوظيف بالتوظيف العمومية.

❖ التشغيل الخاص: يتمثل هذا النوع من التشغيل في المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الاقتصادية والإدارية التابعة للقطاع الخاص في شتى الميادين الزراعة، والصناعة والتجارة، والأشغال العمومية، قطاع الخدمات وغيرها.

❖ التشغيل المختلط: يتمثل التشغيل المختلط في المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الاقتصادية والإدارية التي يشارك في ملكيتها كل من الدولة والقطاع الخاص من خلال الأنواع المختلفة من عقود الشراكة.

2.1. الفئة المشتغلة (المستخدمون):

¹ - الحميري عباس و آخرون، مرجع سابق ص 63

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

تشمل الفئة المشتغلة السكان الملتحقون بالعمل وهم جميع الأشخاص من كلا الجنسين والذين تريد أعمارهم عن سن معينة (16) سنة فما فوق لإنتاج السلع والخدمات ويكونون خلال فترة مرجعية قصيرة مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد في فئة من الفئات التالية:¹

❖ **العمل بأجر:** يشمل هذا النوع من القلة الأول يتمثل في القائمين الأشخاص الذين يشغلون وظائف على أساس العمل المأجور خلال فترة مرجعية معينة. وفي أغلب الأحيان يكافأ الأشخاص الذين أدوا خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بالحصول على أجور نقدية أو مرتبات، غير أنه يمكن أن تدفع لهم مكافآت أو أجور عينية كالغذاء أو المسكن أو التدريب أو غيرها من التعويضات العينية الأخرى وقد يعمل شاغل الوظيفة تحت الإشراف المباشر أو غير المباشر لصاحب العمل.

أما الصنف الثاني، فيتمثل في الأشخاص الذين لديهم وظيفة ولكنهم لا يعملون حالياً، وهم الأشخاص الذين سبق لهم وأن عملوا في وظيفتهم الحالية وكانوا خلال الفترة المرجعية منقطعين عن العمل بصفة مؤقتة لأسباب مختلفة، ورغم هذا الانقطاع في العمل إلا أنهم لديهم ارتباط رسمي بوظيفتهم الذي يحدد على ضوء الظروف الوطنية، وفقاً لمعيار أو أكثر من المعايير التالية: استمرار تلقى الأجور أو المرتبات، وجود ضمان بالعودة إلى العمل بعد انتهاء الوضع الطارئ أو الاتفاق على موعد الرجوع إلى العمل فترة التغيب عن الوظيفة التي قد تكون في الحالات ذات الصلة، والفترة التي يمكن فيها للعمال الحصول على إعانات التعويض دون التزامات بقبول وظائف أخرى.

❖ **العمل لحسابهم الخاص:** هم الأشخاص الذين أدوا خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بغرض الربح أو تحقيق كسب لأسرهم نقداً أو عينا، وقد يعملون بمفردهم أو لحسابهم الخاص إما داخل مؤسساتهم الخاصة التي يمتلكونها دون تشغيل أي مستخدمين آخرين، وإما في شكل أنشطة اقتصادية حرة كالمزارعين، التجار الأحرار، والحرفيين.

²- منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات الاقتصادية - نوع الجنس العمل، و الاقتصاد غير المنظم، بيروت 2009 ص 15-16.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

❖ **العمل لحسابهم الخاص ويستخدمون آخرون:** هم الأشخاص الذين يعملون في مشروع يمتلكونه ويشغلون معهم عاملاً أو أكثر بمقابل أو بدون مقابل سواء كانوا من أفراد الأسرة أو خارجها، أو في مشروع قائم على أساس الشراكة في الملكية.

❖ **العمل لدى الأسرة (أو لدى الغير):** هم الأشخاص الذين يعملون لدى أحد أفراد أسرهم بدون مقابل، مثلاً كالابن الذي يعمل في حقل الأسرة لإنتاج المحاصيل الزراعية أو البستنة أو قطف الثمار أو غيرها من الأنشطة التي يشترك فيها جميع أفراد الأسرة لانجازها، بالإضافة إلى ذلك الأعمال والخدمات الخيرية التي يقوم بها الأشخاص في المجتمع بدون مقابل (تطوعاً).

2. أهمية التشغيل:

يكتسي التشغيل أهمية كبيرة و يظهر ذلك من خلال ¹ :

- ❖ زيادة عدد السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع و ذلك بزيادة القوى الإنتاجية .
- ❖ تأمين الفرد ضد الفقر، و هو المعنى الكامن وراء الحق في العمل لكل شخص تتوافر فيه الشروط المطلوبة مثلما تضمنته الدساتير الدولية .
- ❖ القضاء على الفوارق العنصرية و العرقية و محاولة تحقيق المساواة بين الأفراد الطالبين للعمل .
- ❖ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و هو السبيل الذي يمكنه من تحقيق العمالة و الدخل .
- ❖ يسمح التشغيل بإمكانية الحصول على الوظائف و من ثم الدخول لكافة أفراد المجتمع من أجل الإستفادة من الموارد البشرية في مجال فرص الدخل و الثروة .

¹ - بن عمار حسبية ، موساوي عبد النور ، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة و السياسات النشيطة في الفترة 1999-2016 ، ص 180 .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

3. طرق قياس التشغيل:

إن معدل التشغيل يبين لنا عدد المشتغلين من كل مائة فرد مقيم ، مقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط ، تظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش للعائل هذا الشخص ¹.

يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن العمل في الدول إذ يوجد عدد كبير يشتغل جزئياً، وفي عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية. ثمة ظاهرة أخرى تؤثر على معدل الشغل في الدول النامية . المتدنية للمرأة في القوى العاملة، ووجود عدد لا بأس به من العمال الذين لا يبحثون عن العمل لاقتناعهم بعدم المساهمة هي وجود مناصب عمل تليق بهم، ووجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البيانات الرسمية للدولة.²

في بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ينسب معدل الشغل إلى القوة العاملة المدنية فقط أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة، وفي بعض الدول ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيهم الذين يعملون في الجيش.

في الجزائر، فإن معدل الشغل ينسب إلى كل القوى العاملة، باستثناء الأطفال الأقل من 15 سنة

وقبل التطرق إلى حساب معدل التشغيل فسيتم أولاً حساب معدل النشاط، معدل العمالة، معدل البطالة، ويتم

حسابها على التوالي كالتالي:

1.3. معدل النشاط:

¹ - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6 شلف 2009 ، ص 181

² - كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق، الواقع، الآثار، آليات التوليد و سبل المعالجة، جامعة الكوفة كلية الإدارة و الإقتصاد ، قسم الإقتصاد سبتمبر 20011 ص 3.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

يمثل قوة النشاط للمجتمع و هو النسبة بين السكان النشطين و المجموع الكلي للسكان.

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{فئة السكان النشطين}}{\text{المجموع الكلي للسكان}}$$

2.3. معدل الاشتغال:

يمثل قوة الاشتغال في الاقتصاد و هو النسبة بين السكان المشتغلين من جهة و السكان النشطين من جهة أخرى.

$$\text{معدل الإشتغال} = \frac{\text{فئة السكان مشتغلين}}{\text{فئة السكان النشيطة}}$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المطلب الثالث : سياسات التشغيل

1. مفهوم سياسة التشغيل:

تعرف سياسات التشغيل على أنها: مجمل التشريعات والقرارات والاتفاقيات الهادفة إلى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل كما تعتبر منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تعتمد عليها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية وتشغيل الباحثين عن عمل بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل.¹

2. أنواع سياسات التشغيل:

هناك توجيهين رئيسيين لسياسات التشغيل من منظور سوق العمل² :

أ. **سياسات التشغيل السلبية "الخاملة"** : هي السياسات التي تهدف الدول من خلالها التخفيف من الآثار السلبية لمعضلة البطالة ، في حالة اختلال سوق العمل ، حيث يكون العرض من العمل أكبر من الطلب عليه ، و هي تشمل تحويلات المداخل الهادفة لتعويض فقدان الدخل لبعض الفئات من القوى العاملة . و لها عدة وسائل منها : تحفيز المؤسسات على التشغيل ، خلق مناصب العمل في القطاع العمومي و تعويض العاطلين عن العمل ، إدخال مرونة أكثر في سوق العمل و تحسين سيره عن طريق تحسين الاتصال بين العروض و الطلبات على العمل ، تدعيم الطلب الكلي بما أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة .

ب. **سياسات التشغيل النشيطة "الفعالة"** : يعرفها الاقتصادي "Gautié" في سنة 2003 : " سياسات التشغيل الفعالة هي تلك السياسات التي تحد مباشرة من نقص الوظائف عن طريق المحافظة على مناصب العمل الموجودة ، ترقية الوظائف المستحدثة ، و كذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الاقتصاد و متطلباته ، و هي

¹ - معتصم دحو، سياسات التشغيل و الوساطة في سوق العمل الجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج و منطق الإستجابة لإحتياجات سوق العمل. منشورات البحث الحكومة و الإقتصاد الإجتماعي . ص33

² - بن عمار حسبية ، موساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة و السياسات النشيطة خلال الفترة 1999-2016، ص186 .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

تسعى إلى خلق مناصب العمل و تهدف إلى : التأثير على الطلب على العمل عن طريق التحفيز على خلق مناصب العمل ، و تكييف العرض من العمل مع الطلب عليه ، و كذا مكافحة البطالة على المدى الطويل . تعزيز قدرة العاطلين عن العاملين إلى الولوج في سوق العمل كالمساعدة في البحث عن العمل و التكوين وفقا لاحتياجات سوق العمل . كما توصي معظم دول العالم الممثلة في مختلف الهيئات الدولية إلى التشجيع و التركيز أكثر على السياسات النشيطة للتشغيل و منها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لما لها من دور فعال في مكافحة البطالة على المدى الإستراتيجي من خلال استحداث مناصب العمل الدائمة و المنتجة .

3. أهداف سياسات التشغيل:

يمكن تلخيص أهداف سياسات الشغل في تلك التي حددتها لجنة العمالة والسياسة الإجتماعية التابعة لمكتب العمل الدولي والمتمثلة في :

أ. خلق العمالة:

تدعم سياسات الشغل إنشاء أو توليد الوظائف من خلال الأشغال العامة و إقامة المنشآت والمشاريع فضلا عن توفير إعانات التوظيف وغيرها من التدابير التي تسمح بخلق الوظائف بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة تساهم سياسات الشغل في خلق الوظائف من خلال تحسين قابلية الاستخدام عن طريق التكوين و ضمان كفاءة بورصات العمل التي توفر معلومات أفضل عن سوق العمل، بالإضافة إلى ما يترتب عنها من آثار إيجابية غير مباشرة على الاقتصاد الكلي والتي تظهر في تذليل الصعوبات المتعلقة بالاستهلاك أثناء فترات الركود الإقتصادي.¹

¹ - حسن عبد اللطيف حمدان ، المرجع السابق ، ص 65

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

ب. الأمن المصاحب للتغيير:

لقد أدى الانفتاح الحالي على التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي المستمر وكذا خصوصية المؤسسات المملوكة للدولة إلى إحداث تغيرات في سوق العمل، وفي الكثير في الحالات تؤدي هذه التغيرات ليس فقط إلى عمليات إعادة التوزيع الداخلية لليد العاملة، بل إلى عمليات التسريح، ونتيجة لذلك تحد الحكومات نفسها مجبرة على إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات، وتعد سياسات سوق العمل النشطة من أدوات التصدي للآثار السلبية للتغيير الهيكلي وتناقص الطلب على اليد العاملة، ومن ثم فهي تحقق الأمن المصاحب للتغيير وذلك بالرغم من أنها لا تعتبر بديلا عن سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بالنمو الاقتصادي وخلق الوظائف، وفي غياب بيئة كلية مواتية لزيادة الاستثمار. والنمو لا يمكن لسياسات سوق العمل سوى أن توفر الدعم المؤقت للأفراد الذين وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب التغيير الهيكلي للاقتصاد وأن تساهم في إعادة توزيع المسرحين مع تزويدهم بالدخول البديلة أثناء الفترة الانتقالية.¹

ت. الإنصاف:

تتمثل إحدى المهام المباشرة السياسات الشغل في ضمان مشاركة فئات مستهدفة والنهوض بالأشخاص الذين يكونون عادة آخر من يتم استخدامهم أو الذين لا يتم استخدامهم غالبا، وهذا يسمح بالقضاء على أشكال التمييز ضد كبار السن أو الشباب أو المعاقين أو المهاجرين وكذا التمييز ضد المرأة، وتعد فئة الشباب محور اهتمام سياسات الشغل باعتبار ما يمكن أن ينجر من آثار إيجابية عند استخدام هذه الفئة وإدماجها مهنيا واجتماعيا أو سلبية في الحالة العكسية، فلا ينبغي أن يستغل الشباب حياتهم العملية بفترة بطالة طويلة الأمد، بل يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على الشغل، وأن يتلقوا في المقابل البرامج التكوينية التي تدعم فاعلية استخدامهم، على أن لا يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من المبادلة بين العمال من الشباب والعمال من كبار السن، بل يجب أن تحدث الجهود المبذولة لصالح الشباب نوعا من التكامل بين الفئتين، وخلال موجات التغيير الهيكلي تساهم سياسات سوق العمل في تحقيق الإنصاف عن طريق الحفاظ على الدخول عن المستوى الذي يحول دون حدوث تشتت و تفاوت في الأجور.

¹ - حسن عبد اللطيف حمدان ، المرجع السابق ، ص 66

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

ث. التخفيف من حدة الفقر:

تسهم سياسات سوق العمل في التخفيف من حدة الفقر من خلال مختلف التدابير والبرامج التي توفر العمل، التكوين والدخل، ولأن العمل اللائق هو أفضل ضمان ضد الفقر، نجد سياسات سوق العمل تركز على كل ما من شأنه تحقيق الاستخدام الأمثل للفرد من برامج تكوينية للتأهيل و إعادة التأهيل أو إعانات التوظيف أو المساعدة على إنشاء مشاريع خاصة وغيرها من التدابير التي تضمن للفرد دخلا معينا يحول دون فقره ، وينشط الاستهلاك و الإنتاج¹.

¹ - إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار همومة، الجزائر ، 1997. ص 191

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المبحث الثاني : نظريات التشغيل وفق المدارس الاقتصادية

المطلب الأول : المدرسة الكلاسيكية

• **التحليل الكلاسيكي للتشغيل :** تعود جذور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى المدرسة الكلاسيكية الأم التي ظهرت في إنجلترا بأواخر القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أشهرهم على الإطلاق آدم سميث 1723-1790 الذي يعود له الفضل في بلورة المبدأ الأساسي الذي تركز عليه هذه المدرسة المتمثل في الحرية الاقتصادية أو الليبرالية الاقتصادية من خلال فكرة اليد الخفية " ميكانيزمات السوق الحرة " في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد و التشغيل الكامل لها و تبعا تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، و أي تدخل للدولة من شأنه أن يعرقل السير الطبيعي للنظام الاقتصادي¹ .

• **فرضيات النموذج الكلاسيكي :** ينطلق التحليل الكلاسيكي في تفسيره للتشغيل من الفرضيات الأساسية و المتمثلة في :

1. **المنافسة التامة :** يرى أنصار هذه المدرسة أن التشغيل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة التامة "الكاملة" فالعمل يعتبر كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل ، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين "المؤسسات" ، فلا نقابات عمال على جانب العرض و لا اتحادات المنتجين على جانب الطلب تؤثر على ديناميكية التشغيل .

2. **التشغيل الكامل :** الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل ، أي أنه ليس هناك مبررا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فحرية حركة آلية السوق ستؤدي إلى الاستقرار و حدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية و مستمرة . و بالتالي النتيجة النهائية عند الكلاسيكيون هو أن مستوى التشغيل يتحدد بقوتي الطلب و العرض .

3. **التجزء :** يتميز الداخلون لسوق العمل بالكثرة و بالحجم الاقتصادي الضعيف بالنسبة لضخامة السوق .

¹ -Bernard Bernier ; Yves Simon ; Initiation à la Macroéconomie ; Dunod ; paris ; 2001 ; p237

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

و يتقدم العارضون و الطالبون للعمل سويا لتحديد السعر التوازني ، و لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر بسلوكه الفردي على آلية سير سوق التشغيل .

4. **التجانس** : العمل المعروض و المطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق الشغل . بحيث أن السعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة .

5. **حرية الدخول و الخروج** : لا يوجد أي عائق كان ، سواء قضائي ، تقني أو مالي يمنع دخول عارضين و طالبيين جدد لسوق الشغل .

6. **الشفافية** : كل عارض أو طالب للشغل لديه المعلومة الكاملة فيما يخص سوق الشغل و التي يحصل عليها بسرعة و بدون تكلفة . من هنا يكون الأجر التوازني واحد (بما أن هناك معلومات ، فإن أي رب عمل لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني و في نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يقدم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني) .

7. **الحركية** : يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الانتقال من عمل لآخر و من قطاع لآخر و حتى من منطقة إلى أخرى .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المطلب الثاني : التشغيل في الفكر الاقتصادي الكينزي

• **التحليل الكينزي لسوق العمل :** يرجع الفضل لظهور هذا الفكر الاقتصادي للإنجليزي جون مينارد كينز ، صاحب المؤلف الاقتصادية التي شهدها العالم الرأسمالي في الفترة الممتدة سنة 1229 إذ انصب فكر كينز أساسا في معالجة أزمة البطالة و الكساد التي شهدتها تلك المرحلة و الذي انتقد فيه النظرية الكلاسيكية نقدا شديدا بالنظر لعجزها في تفسير الأحداث و إيجاد الحلول المناسبة لها ، و عرض من خلاله نظريته الجديدة في التشغيل¹ .

• **نقد التحليل الكلاسيكي لسوق العمل :** قبل التطرق لنظرة المدرسة الكينزية لتوازن سوق العمل لابد من تسليط الضوء عن أهم النقاط السلبية التي يراها كينز في التحليل الكلاسيكي :

1. **نقد مبدأ التوازن الكلاسيكي :** يرى كينز أن التوازن الاقتصادي لا يتوافق بالضرورة مع التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج بل أن الحالة العادية أو على الأقل الأكثر وقوعا هي حالة التوازن غير الكامل . و بالتالي فقد رفض كينز الطرح الكلاسيكي من جذوره نافيا بذلك كل إمكانية تعديل تلقائي للأسواق .

2. **انتقاد قانون ساي و استبداله بمبدأ الطلب الفعال :** لقد رفض كينز في تحليله قانون المنافذ لساي المتمثل في فكرة أن العرض يخلق الطلب عليه و الذي يعتبر الركيزة الأساسية في التحليل الكلاسيكي ، إذ على العكس من ذلك يرى كينز أن الاقتصاد هو اقتصاد طلب ، بمعنى أن مكونات الطلب الإجمالي هي التي تحدد العرض الإجمالي في السوق .

3. **رفض فكرة حيادة النقد التي تميز التحليل الكلاسيكي :** يعتبر كينز أن النقد هو أداة نشطة و فعالة وله تأثير على الحركة الاقتصادية . و بالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي و الحقيقي ، كما يفعل الكلاسيك ، بل يجب أن يركز التحليل على أساس دمج القطاعين .

¹ - Bernard Baudry , Marché Du Travail Et Emploi Au Cambodge : Contraintes a court Terme Et enjeux a long terme ; thèse de doctorat en sciences économiques ; université lumière Lyon 2 ; 2007 ; p68

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

4. نقد دالة عرض العمل و مرونة الأجور في التحليل الكلاسيكي : لا يختلف كينز عن الكلاسيكيون فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل التي تتحدد عن طريق معدل الأجر الحقيقي المرتبط مباشرة بالإنتاجية الحدية ، لكن الأمر يختلف بالنسبة لعرض العمل الذي يرى كينز أنه يتحدد وفقا للأجر الاسمي و ليس الحقيقي لأن سلوك الأفراد بعرض خدماتهم يتم على أساس معدل الأجر الاسمي بسبب عدم إلمامهم بالشكل الكافي للمستوى العام للأسعار .

5. نقد حيادية الدولة في الحياة الاقتصادية : تلخص نظرية كينز إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال و ذلك بواسطة سياسة اقتصادية نشيطة لإرجاع الاقتصاد إلى حالة توازن الإستخدام الكامل . حيث من وجهة نظر المدرسة الكينزية أن مشكل الاستخدام غير الكامل للاقتصاد يكمن أساسا في جهة الطلب الكلي غير الكافي ، فالوسيلة الأساسية التي اقترحها كينز لعلاج الوضع تتمثل في انتهاج سياسة إنفاق حكومي توسعية بهدف تشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل خصوصا من خلال سياسات التشغيل ، حيث يرى أنه من أجل استعادة معدلات التشغيل لابد على الدولة تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية و سلع التجهيز ، أي بعبارة أخرى يجب عليها تحفيز الاستهلاك أو الاستثمار أو كلاهما معا سواء من خلال سياسة نقدية متمثلة في خفض معدلات الفائدة أو من خلال إتباع سياسة مالية تركز على رفع مستوى الإنفاق العام و تخفيف معدلات الضرائب .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المطلب الثالث : التشغيل في الفكر الاقتصادي الحديث

1. نظرية اختلال سوق العمل : ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي "E Malinvand"

كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات ، إذ تعتبر هذه النظرية إعادة صياغة من منظور جزئي لمساهمة كينز ، حيث تقوم هذه النظرية على رفض الفرضية الأساسية في النموذج الكلاسيكي و الكينزي المتمثلة في مرونة الأجور و الأسعار . وفقا لهذه النظرية فإن الأسعار و الأجور يمتازان بالجمود في الأمد القصير لأسباب غير اقتصادية ، حيث يرجع هذا الجمود إلى عجز كل من الأجور و الأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض و الطلب السوقي . و تكون النتيجة الحتمية هو حدوث خلل في سوق العمل المتمثل في وجود فائض في العرض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية .

2. نظرية تجزئة السوق العمل : ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين " M.Piore , P.B.Doeringe " و ذلك بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على الاقتصاد الأمريكي بغية تفسير

أسباب ارتفاع معدلات البطالة ، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى . حيث تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل ، و هو أحد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية ، إذ تفترض وجود نوعين من الأسواق (سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس مال ، و سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة كثيفة العمل) وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل ، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق ، و لا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين ، و ذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف بكل منهما .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

3. **نظرية البحث عن العمل** : ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال " Hall , Gordon , Phelps , Pevry " ، حيث تختلف هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية في الفرضية المتبناة من طرف أصحابها و المتعلقة بسلوكيات الأعوان الذين لا يملكون المعلومات الكافية و الكاملة عن سوق العمل من حيث التشغيل و الأجرة ، الأمر الذي يترتب عنه حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرار مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات . فطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم و التفرغ من أجل البحث و جمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها . ومن ثم فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية تعد سلوكا اختياريا ، ينتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى و فرص عمل أكثر ملائمة ، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة و الاستخدامات المختلفة .

4. **نظرية الأجور الكفوة** : تركز هذه النظرية على فكرة أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي المدفوع لهم على عكس النظرية النيوكلاسيكية الجديدة التي ترى أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر ، حيث وفقا لهذه النظرية فإن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور أعلى مقارنة بالأجور المدفوعة من طرف المؤسسات الأخرى بغية زيادة إنتاجية العمال و العمل على استقرار اليد العاملة داخل المؤسسة ، و ذلك على اعتبار أن الجهد المبذول في العملية الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالبدائل التحفيزية الأخرى المتاحة .

5. **نظرية الداخلين و الخارجين** : ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات على يد الاقتصادي السويدي ' A.Lindbeck ' و الإنجليزي " D.Snowder " كبديل لنظرية الأجور الفعالة ، حيث انطلقت من الرفض الكلي لفرضيات النظرية النيوكلاسيكية في تفسير أسباب الزيادة في الأجور بصورة أكبر من الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل . حيث قدمت هذه النظرية تحليلا مبينا على أساس التناقض بين أجور العمال الحاليين داخل المؤسسات " الداخلين " و البطالين المرشحين للتوظيف " الخارجين " ، حيث يرى

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

هذا التوجه أن العمال الحاليون بالمؤسسة هم الذين يساهمون مباشرة في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة مقارنة بالخارجين الذين يفتقدون إلى أي تأثير ، و تفسير ذلك يكمن في تفضيل المؤسسات لعمالها المتواجدون لديها بسبب تكاليفهم المرتفعة المتمثلة أساسا في تكاليف اختبارات الانتقاء عند التوظيف ، و التي يمكن أن تكون طويلة الأمد و مرتفعة جدا ، إضافة إلى تكاليف التكوين بعد الالتحاق بالمؤسسة ، و هو تكوين مكلف يجب على المؤسسة اهتلاكه ، زيادة على أن هؤلاء العمال اندمجوا في المؤسسة و قبلوا تنظيمها و أهدافها .

6. نظرية الرأس مال البشري : تعتبر هذه النظرية من النظريات الجزئية المفسرة لسوق العمل و التي تهتم بتحليل ظاهرتين في آن واحد هما : اختلاف الأجور و تطور البطالة . كما يمكن اعتبارها عرض للعمل ، بالنظر لكونها تهتم بجانب العارض للعمل فقط مهمة جانب الطلب عليه . إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أنها امتداد للنظرية النيوكلاسيكية انطلاقا من المبادئ و الفرضيات التي تركز عليها ، و التي يمكن اختصارها في : كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد ، كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات ، الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات .

7. نظرية العقود الضمنية : تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات الملزمة بين العمال و أصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية ، و ذلك مقابل خدمة متبادلة متمثلة في تسيير مخاطر عدم التأكد الموجودة في الأسواق و المتمثلة أساسا في خطر التدفقات العشوائية سواء بالنسبة للأجر الذي يتحصل عليه العاملون أو الربح الذي تتحصل عليه المؤسسات جراء استثماراتها . فمن الأمثل بالنسبة لأرباب العمل أن يؤمنوا عمالهم ضد مخاطر التدفقات الأجرية باعتباره الوسيلة الوحيدة غير المكلفة لاستقطاب اليد العاملة التي يحتاجونها و باعتباره أيضا عقد العمل الذي يعظم أرباحها تحت قيد المنفعة الدنيا للعامل و المتمثل في عقد التأمين ضد الخطر و لكن مع أجر أقل من الواجب دفعه في حالة عدم وجود هذا الضمان مع التعهد بعدم اللجوء إلى تخفيض الأجور . إن هذه الاستراتيجية المتبادلة بين العمال و أرباب العمل ستؤدي إلى عدم مرونة الأجور باعتبارها استراتيجية مثلى لمحاربة عدم التأكد

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

خاصة فيما يتعلق بالتذبذبات على مستوى التشغيل .

8. **قانون اوكن :** تعتبر علاقة اوكن التي تم صياغتها انطلاقا من تحليل للبيانات المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي للفترة 1947-1960 من أهم النظريات المفسرة للتغيرات في مستويات البطالة . حيث يصف هذا القانون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التغيرات في معدل البطالة . حيث توصل اوكن من خلال دراسته إلى ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مستواه الممكن بثلاثة نقاط لكي تنخفض البطالة بنقطة واحدة .

9. **نظرية الإشارة و المؤشرات :** يعتبر الاقتصادي 'Spence 1947' , 'K.J.Arrow 1973' من الاقتصاديين الأوائل الذين طوروا هذه النظرية انطلاقا من رفض فكرة أن الاستثمار في التعليم هو الكفيل برفع إنتاجية العامل كما تنادي به نظرية رأس المال البشري ، فقد اعتبروا أن التعليم هو فقط بمثابة إشارة يرسلها الباحثين عن العمل لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بالقدرات الفكرية و المكتسبات المعرفية ، ولا يرمز لزيادة إنتاجية العاملين . حيث فسر 'Spence 1947' ذلك بأن أصحاب العمل يتخذون قرارات التعيين في ظل حالة عدم التأكد استنادا على مجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بالباحثين عن العمل ، و التي يجب أن يستخدموها ليقرروا ما إذ كانوا سيقبلون هذا المتقدم للوظيفة و بأي أجر .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المبحث الثالث: واقع الإستثمار المحلي و دوره في تفعيل التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: السياسة الضريبية وأثرها على دعم الإستثمار المحلي

يتجسد مفهوم السياسة الضريبية في جميع الطرق والأساليب التي تستعملها الدولة من أجل تفعيل سياساتها الاقتصادية عن طريق محاولة جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية ويكون ذلك بسن سياسة مالية رشيدة تتماشى والأهداف المسطرة، لهذا انتهجت الدولة الجزائرية أساليب التحفيز خاصة ما يتعلق بالجانب الجبائي حيث سمحت للمستثمرين إمكانية الاستفادة من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية والمالية وذلك مقابل الالتزام بتنظيم الاستثمارات وتوجيهها.

1. سياسة التحفيز الضريبي وشروط فعاليتها:

لقد تعددت تعاريف سياسة التحفيز الضريبي للاستثمارات، وبالنظر إلى تعدد أشكالها نجد أن الدول تتبناها بغية تحقيق أهداف مسطرة من جوانب عدة وقصد فعالية هذه السياسة لابد من توافر مجموعة من الشروط.

1.1. مفهوم التحفيز الضريبي وخصائصه:

أ. مفهوم التحفيز الضريبي: إن التحفيز الضريبي مصطلح جديد وغير محدد، ولكننا يمكن أن نعرفه على أنه أسلوب خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية موجهة إلى أعوان إقتصاديين مستهدفين بهدف التأثير على سلوكياتهم وتوجيههم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها مقابل الاستفادة من امتيازات ضريبية.¹

¹ - syzane c , nouvelles perspectives de la politique economique les mesures et indication. Hachette ,paris1980 p 18

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

ب. خصائص التحفيز الضريبي:¹

- إجراء اختياري: تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصاديين حرية خيار الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزء.
- إجراء هادف: إن الدولة بمنحها الحوافز الجبائية فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها.
- إجراء له مقابل: التحفيز الجبائي خاص موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة وعلى هذه الفئة أن تحترم بعض المقاييس كمكان الإقامة، مدة الاستفادة من هذا التحفيز، فهذه المقاييس يحددها المشروع، فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا ومن جهة أخرى تمثل ضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- السلوك: التحفيز الجبائي يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان و كذلك يحث الدولة بتحفيز عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقومون به من تلقاء أنفسهم.

2.1. أهداف سياسة التحفيز الضريبي وشروط نجاحها:

أ. أهداف سياسة التحفيز الضريبي:

بالرغم من كون أن سياسة التحفيز الضريبي تقتضي على الدولة التضحية بإيرادات مالية ضخمة التي تعتبر من قبل النفقات الجبائية التي تتحملها ميزانيتها، إلا أنها ترمي من خلال ذلك إلى أهداف اقتصادية واجتماعية والمتمثلة في:²

¹ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر) . أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002

ص 177

² - قويدري كمال، السياسة المالية و أثرها على الاستثمار في الجزائر . شهادة الماجستير ، تخصص نقود ، مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006 ص 99

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

- **الأهداف الاقتصادية :** من الجانب الاقتصادي يسعى المشرع من خلال مصادقته على برنامج التحفيز الضريبي إلى بعث الحركية للنشاط الاقتصادي بصفة عامة وتنمية الاستثمار بصفة خاصة، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي ومن ثمة حجم التكاليف، خاصة وأن المشاريع الاستثمارية عادة ما لا تحقق أرباحا كبيرة، كما تهدف أيضا إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج و تخفيض تكلفة اليد العاملة من جانب، وتخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة السلع الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جانب آخر.

- **الأهداف الاجتماعية:** تهدف سياسة التحفيز الضريبي إلى التقليل من انتشار ظاهرة البطالة وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز المشاريع التي تؤدي إلى خلق مناصب شغل، وكذلك تهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة والأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

ب. شروط نجاح سياسة التحفيز الضريبي:¹

إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمارات لابد أن تتزامن مع وضع الدولة مجموعة من الشروط والسياسات الواجب إتباعها من طرف المستثمر حتى يحصل على التحفيز الذي وضعته الدولة، تحقيقا لأهدافها المسطرة مسبقا، كتوسيع الوعاء الضريبي الناتج عن توسع الأنشطة الاستثمارية، وتحقيق أهداف السياسة الضريبية، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وعلى الدولة المانحة للتحفيز الضريبي أن تقيد المستثمر بجملة من الشروط التي يجب إتباعها، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

¹ - أبو فحف عبد السلام. الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2003 ص 64-66

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

- مدى إسهام المشروع الاستثماري في تطوير المناطق الجغرافية المراد ترقيتها،
فإقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق سوف يساعد في إنمائها ، وبالتالي
تحقيق التوازن الجهوي، وهذا ما يؤدي بالمستثمر إلى حصوله على مكافئة من
الدولة المتمثلة في الحوافز الضريبية.
- مدى تميز المنتج أو حادثة المشروع الاستثماري على المستوى المحلي، لأنه
بتميز المنتج تكون هناك حصة سوقية مميزة.
- وضع شروط وسياسات تهدف إلى الربط ما بين الحوافز الضريبية وأداء المشروع
الاستثماري، أي أن يتم منح الحوافز الضريبية على مراحل تتزامن مع بدء
المشروع، حيث أن هذه الحوافز تتزايد كلما تم إثبات كفاءة الأداء لهذا المشروع.
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا ، حيث لابد من الدولة عند منحها للحوافز
الضريبية أن تشترط نقل التكنولوجيا متطورة وغير متوفرة، وغير مكلفة في حالة عدم
وجود مبرر جوهري لها، لأنها سوف تستفيد من حوافز مالية أخرى أكبر عند تطبيق نمط
الإهلاك الملائم.

3.1. آثار السياسة الضريبية على دعم الاستثمار المحلي:

أ. الإعفاء الضريبي: هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، وإن كان هذا الدخل من حيث المبدأ خاضعا للضريبة، كما في حال إعفاء نشاط صناعي معين من ضريبة الدخل من أجل تشجيع هذا النشاط حصرا، والإعفاء إما أن يكون مؤقتا ولفترة محدودة من الزمن وبانتهاء تلك الفترة ينتهي الإعفاء ويعود الدخل للخضوع للضريبة، وإما أن يكون دائما كإعفاء النوادي الرياضية أو الجمعيات الخيرية من الضرائب. والإعفاء الضريبي كما في

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

فرض الضريبة لا يطبق إلا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك.¹

ب. **التخفيضات الضريبية:** وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها ، أو التخفيضات الضريبية و تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزاماتهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

ت. **نظام الاهتلاك :** يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، وي طرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي اقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك.

ث. **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة :** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس المال المؤسسة.

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، 2013، ص 194-195

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام و دورها في جذب الإستثمارات

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل و البنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى علاقة الإنفاق العام بالاستثمار في الجزائر .

1. مفهوم النفقات العامة:

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالنفقات العامة، نذكر منها:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد منظماتها بهدف إشباع حاجة عامة.
- مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر من الدولة أو أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة .
- كما يعرفها الدكتور يونس البطريق : أنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عاصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) وصفة القائم بها هيئة عامة أو هدفها إشباع حاجة عامة.

2. آثار سياسة الإنفاق العام على الإستثمار:

ويمكن أن نقسم مجالات النفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

- أ. **الإنفاق على البنية التحتية** : من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الاتفاق على البنى التحتية لجذب الاستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ و المطارات الخ، ويترتب على قيام الدول بالإنفاق على البنى الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

فرص الاستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي والدولي دون وسائط نقل فعالية.¹

ب. **تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية:** وهي من بين سياسة الإنفاق التي تتبعها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض، وخلال مدة طويلة، ففي ظل إتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المنخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض، الإتفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات وقد تهدف الدولة من يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدول خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك و تراجع البطالة، حيث تجد أغلب السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الإنفاق إلى خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من أجل النمو الاقتصادي.²

ت. **الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي:** نتيجة الأثر الإيجابي للبحث والتطور التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع على الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية، ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية، مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الاستثمار، ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع، وتعتبر زيادة البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.³

¹ - عبد الطالب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل كلي و جزئي. القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 395

² - عطية عبد الواحد. دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للمدخل، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص358.

³ - الزغبى هيثم، أبو الزيت حسن. أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2005، ص60

الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل طرح مختلف النظريات الإقتصادية التي تناولت مفهوم التشغيل، والتي سبق وكما رأينا في هذا الصدد المداخل النظرية كثيرة ومتنوعة أعطت للتشغيل أبعاد مختلفة وعالجه من مختلف الزوايا لإختلاف التعاريف التي حظي بها هذا المفهوم والتي كانت تصب في معظمها إلى الطرق إلى تؤدي للإرتفاع بمستوى التوظيف وإيجاد فرص عمل لكل الراغبين فيه، وتحقيق التوازن في سوق العمل.

الفصل الثالث

تمهيد:

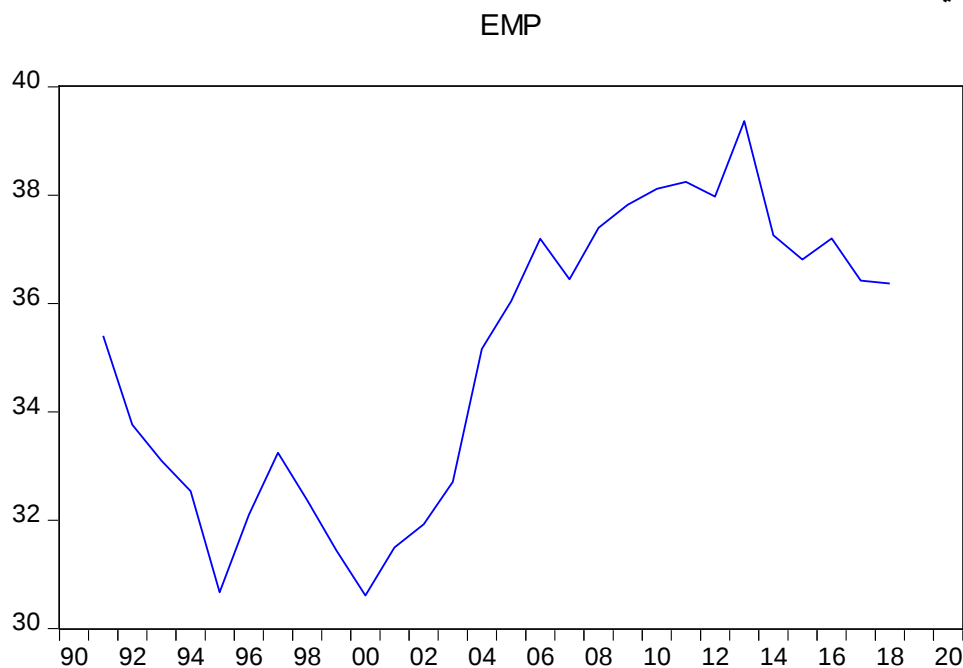
نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها الاستثمار المحلي من قبل الهيئات الحكومية في الجزائر و جهودها في تهيئة مناخ مناسب يجذب المستثمرين ، حيث جاءت معظم الدراسات التحليلية والكمية التي بحثت في موضوع الاستثمار وأثره على النمو الإقتصادي ، وبالتالي النهوض بالاقتصاد ككل وخاصة أثره على الإنتاج والعمالة، فعنصر العمل يعتبر أهم عناصر الإنتاج إذا ما توفرت الموارد المالية اللازمة، ومن هنا ارتأينا إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار المحلي في الدفع بعجلة التشغيل بالجزائر، لذلك كان البد من القيام بنمذجة قياسية.

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحديد أثر الإستثمار المحلي على التشغيل . حيث تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

1. دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:

أ. المتغيرات التابعة:

- الشكل (3-1): نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي:

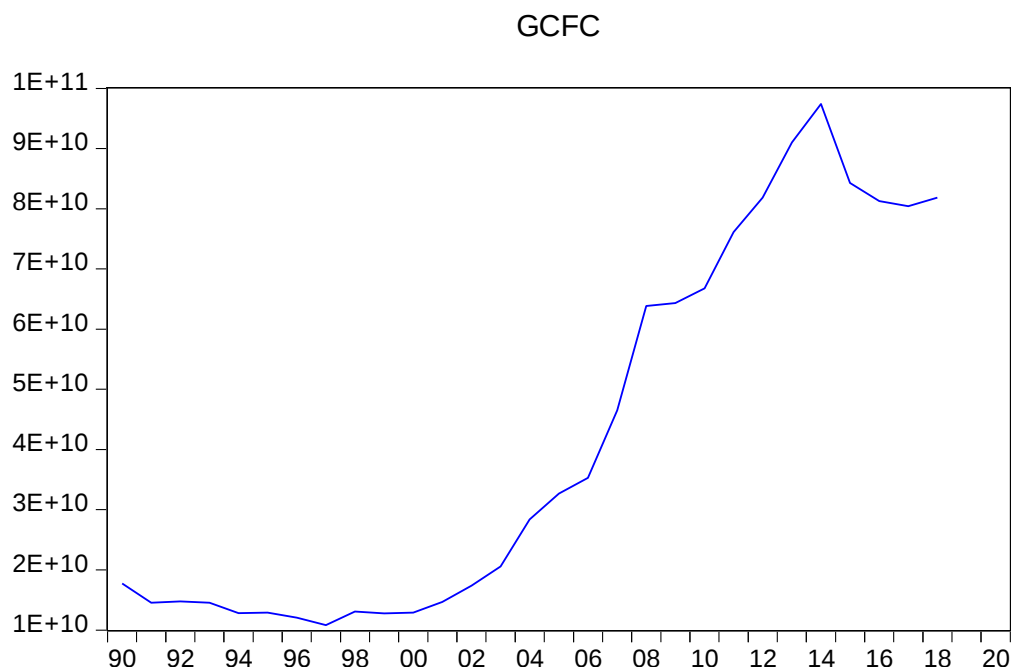


المصدر: مخرجات Eviews

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة (1990-2020) حيث سجلت انخفاضا متواصلا من 1990 إلى 1995 نتيجة الظروف الاقتصادية و عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعيشه الدولة ثم ارتفعت بشكل متواصل (1995-1997) و انخفضت من جديد سنة 2000 . لتبدأ بالارتفاع التدريجي سنة 2001 لتبلغ ذروتها سنة 2013 حيث ساهم في ذلك تحسن الأوضاع السياسية و ارتفاع أسعار البترول إلا أنه ابتداء 2013 عاودت نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي الانخفاض.

ب. المتغيرات المستقلة:

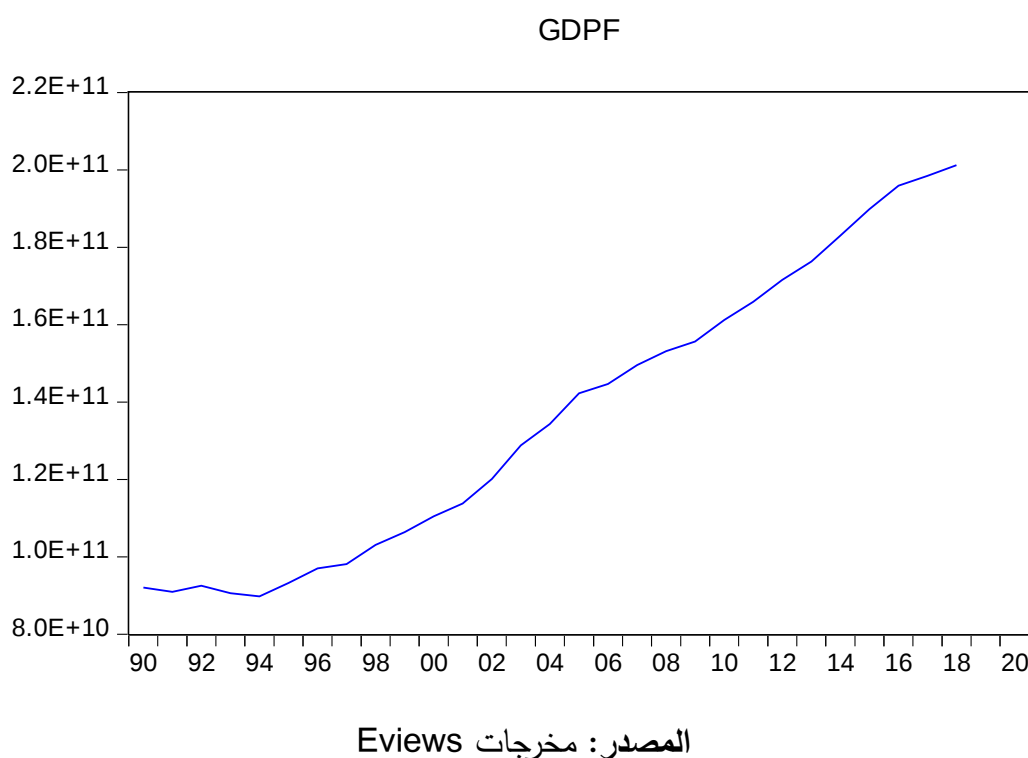
- الشكل (3-2): تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة:



المصدر: مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن تطور تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة عرف انخفاضا كبيرا خلال الفترة الأولى من الدراسة (1990-2000)، نتيجة لإنخفاض أسعار البترول و أزمة المديونية التي مرت بها الجزائر، و لكن ابتداء من سنة 2001 بدأ تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة بالتطور التدريجي إلى غاية وصوله إلى مستوياته القياسية (2012-2014) ليعاود الانخفاض ابتداء من سنة 2015.

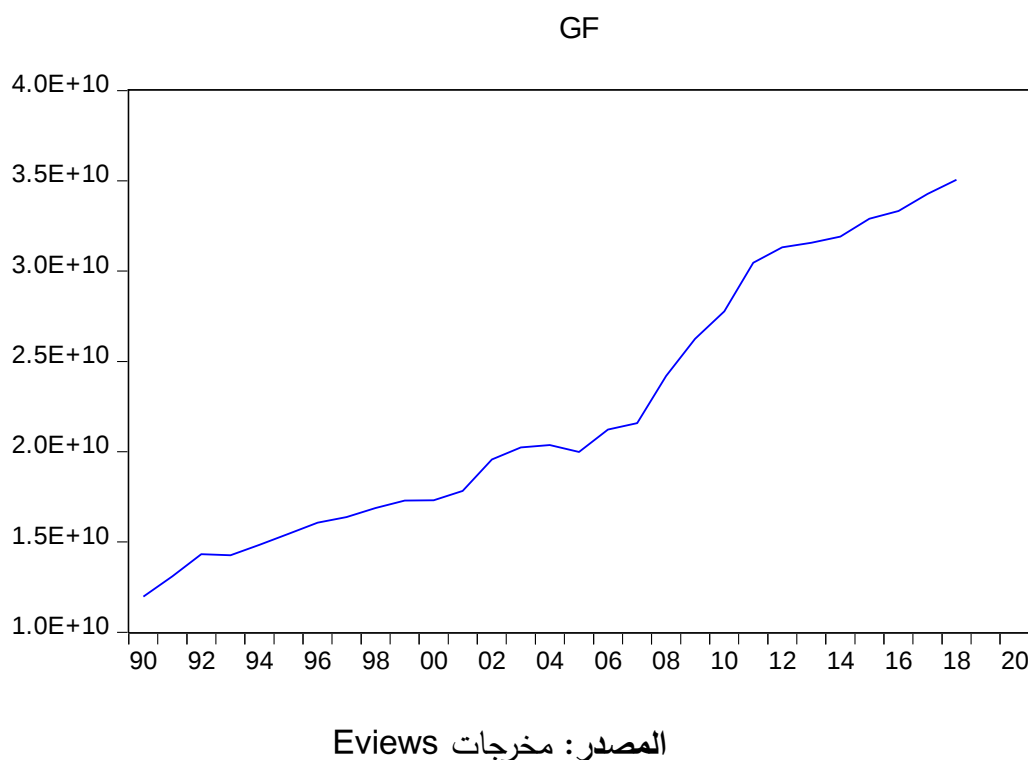
- الشكل (3-3) : الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة:



نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن تطور ناتج المحلي الإجمالي F بالأسعار الثابتة هو مرهون بالدرجة الأولى بالمحروقات، حيث عرف انخفاضا في بداية فترة الدراسة (1990-1994) نتيجة انخفاض أسعار البترول و أزمة المديونية التي مرت بها الجزائر. و لكن ابتداء من سنة 1995 شهد الناتج المحلي الإجمالي F بالأسعار الثابتة ارتفاعا تدريجي مستمرا خلال باقي فترة الدراسة و هذا راجع لتحسن الأوضاع السياسية و الإقتصادية للدولة.

- الشكل (3-4): الإنفاق الحكومي:

إن الشكل البياني الخاص بالإنفاق الحكومي عرف تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة خاصة في السنوات (2006-2012) نتيجة عمليات الإصلاح المالي وانتهاج الدولة لسياسة إنفاقية توسعية إثر انتعاش أسعار البترول.



2. نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$\text{Log EMP} = C + \alpha_1 \text{Log GCFC} + \alpha_2 \text{Log GDPF} + \alpha_3 \text{Log GF} + \mu$$

حيث:

EMP: يمثل نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

GCFC: يمثل إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة

GDPF: يمثل الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة

GF: يمثل الإنفاق الحكومي

الجدول (1-3): نتائج معادلة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي

المتغير التابع التشغيل EMP				المتغيرات
القرار	معنوية المعاملات		المعاملات	المتغيرات المستقلة
	Sig	قيمة t		
معنوي	0.00	5.55	1.49	Log GCFC
معنوي	0.02	2.37	6.83	Log GDPF
معنوي	0.00	-3.74	-6.87	Log GF
معنوي	0.00	20.26	34.80	C
نموذج	0.8372			R^2
معنوي	41.1516 (القيمة المعنوية: 0.000000)			قيمة F

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

- التعليق على النموذج:

أ. بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.8372)، ما يعني أن نسبة 83.72% من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية: إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة، الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة، الإنفاق الحكومي.

ب. بالنسبة لمعنوية لمعاملات النموذج:

- متغير إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة: لقد بلغت قيمة معاملته (1.49) و هو معنوي

لان احتماله (0.00) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، ما يعني انه كلما زاد

إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل معبر

عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي بنسبة قدرها 1.49 %

- متغير الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة: لقد بلغت قيمة معاملته (6.83) و هو معنوي لان

احتماله (0.02) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، ما يعني انه كلما زاد متغير

الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل معبر عنها

بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي بنسبة قدرها 6.83 %

- متغير الإنفاق الحكومي: قيمة معاملته (-6.87) و هو معنوي لأن احتماله (0.00) و هو

أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، ما يعني أنه كلما زاد إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة

1% سيؤدي خفض إلى نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم

السكان الإجمالي بنسبة قدرها 6.87%

ت. بالنسبة لمعنوي النموذج ككل:

لقد بلغت قيمة F -statistic (41.1516) باحتمال (0.00) و هي أقل من مستوى المعنوية (0.05)

ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي مقبول للدراسة.

3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي- فولر المطور ADF لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى (1) فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أما إذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة $ARDL$ التي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الإبطاء الموزعة)، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليه

الجدول (2-3): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

النموذج			في المستوى			أخذ الفروق من الدرجة الأولى			أخذ الفروق من الدرجة الثانية		
اختبار جذر الوحدة ADF			NON	C و		في المستوى	NO	C	NON	C و	
			E	$trend$	C		NE		E	$trend$	
GDPF	T	9.13	-4.09	2.39	-0.71	-3.37	-3.29	-8.36	-8.28	-8.20	
	Si g	1.00	0.01	0.99	0.39	0.07	0.02	0.00	0.00	0.00	
القرار		سلاسل غير مستقرة			سلاسل غير مستقرة			سلاسل مستقرة			
EMP	T	0.094	-2.29	-0.96	-4.71	-4.51	-4.64	/	/	/	
	Si g	0.70	0.41	0.74	0.00	0.00	0.00	/	/	/	
GF	T	5.72	-1.82	0.74	-2.7	-3.87	-3.67	/	/	/	
	Si g	1.00	0.66	0.99	0.02	0.03	0.01	/	/	/	
		سلاسل غير مستقرة			سلاسل مستقرة						
GCFC	T	0.83	-4.46	-4.18	/	/	/	/	/	/	
	Si g	0.88	0.00	0.00	/	/	/	/	/	/	
		سلاسل مستقرة									

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (EViews)

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح أن كل المتغير التابع محل الدراسة المتمثلة في: الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة غير مستقر عند المستوى عند أخذ الفروق الأولى في أغلبية النماذج الثلاثة، القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05 أما المتغير المستقل نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة إلى حجم السكان الإجمالي و المتغير التابع الإنفاق الحكومي غير مستقران في المستوى في أغلبية النماذج الثلاث و لكن عند أخذ الفروق الأولى كانت القيمة المعنوية أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى. أما متغير إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة فهو مستقر عند المستوى.

4. تقدير نماذج الدراسة باستخدام $ARDL$:

بما ان متغيرات الدراسة سواء التابعة و المستقلة هي مستقرة من الدرجة $I(1)$ و الدرجة $I(2)$ و الدرجة $I(3)$ هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام $ARDL$ و تطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

- تقدير نموذج نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة إلى حجم السكان الإجمالي:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الإبطاء أليا باستخدام برنامج (EViews10)، حيث كان النموذج الأمثل متمثل في $ARDL(1,3,3,0)$ ، أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالآتي:

- معادلة التكامل المشترك:

$$\begin{aligned} D(EMP) = & 12.797583632149 - 0.457113358458*EMP(-1) + \\ & 0.000000000029*GCFC** + 0.000000000073*GDPF(-1) - \\ & 0.0000000000419*GF(-1) - 0.000000000016*D(GDPF) + \\ & 0.0000000000186*D(GDPF(-1)) - 0.0000000000116*D(GF) + \\ & 0.0000000000314*(EMP - (0.00000000*GCFC(-1) + \\ & 0.00000000*GDPF(-1) - 0.00000000*GF(-1) + 27.99652077) + \\ & 0.0000000000728*D(GF(-2))) \end{aligned}$$

- تقدير النموذج في المدي الطويل:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

نتائج تقدير معادلة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي على المدى الطويل كانت كالآتي:

الجدول (3-3): نتائج تقدير معادلة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي على المدى الطويل

المتغير التابع: يمثل نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي			المتغيرات	
القرار	معنوية المعاملات		المعاملات	المتغيرات المستقلة
	Sig	قيمة t		
معنوي	0.0002	3.21	1.67	<i>GCFC</i>
غير معنوي	0.2083	2.80	3.73	<i>GDPF</i>
معنوي	0.0081	-3.17	-6.42	<i>GF</i>
معنوي	0.0000	17.29	36.90	<i>C</i>

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل أن كل من إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة أثره ايجابي و هو معنوي لأن ($sig < 0.05$) أما الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة أثره أيضا ايجابي و لكنه غير معنوي ($sig > 0.05$) ، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي سلبي و لكنه غير معنوي

5. اختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك:

جدول (3-4): نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد $I(0)$	الحد $I(1)$
F-statistic	4.716091	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
K	3	2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*) ان القيمة F الإحصائية (4.716091) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى لاختبار (*bounds test*) عند كل مستويات المعنوية و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة أي يوجد علاقة تكامل مشترك و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

6. منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما أن اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد أكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، إلا انه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب أن يكون سالب و معنوي. كما هو موضح في الجدول الآتي:

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية

جدول (3-5): نتائج التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع: نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة إلى حجم السكان الإجمالي	-0.457113	سالب	وجود علاقة سببية على المدى الطويل
	$t^* = -5.429140$	و معنوي	
	$sig = 0.0001$		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.457113)، و معنوية ($sig < 0.05$). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 45.7113%

7. تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

جدول (3-6): نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط ذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	<i>LM-Stat</i>	<i>Prob</i>
F-statistic	0.4586	0.6413

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

0.4496	1.5988	Obs*R-squared
--------	--------	---------------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *EVwies*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار *(Breusch-Godfrey Serial Correlation)* أن القيمة المعنوية (*sig*) كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي أكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

- اختبار ثبات تباين الأخطاء :

جدول (3-7): نتائج اختبار (ARCH) لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.2514	0.6208
Obs*R-squared	0.2703	0.6031

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *EVwies*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (ARCH) أن القيمة المعنوية (*sig*) لكلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي أكبر من 0.05 ، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء

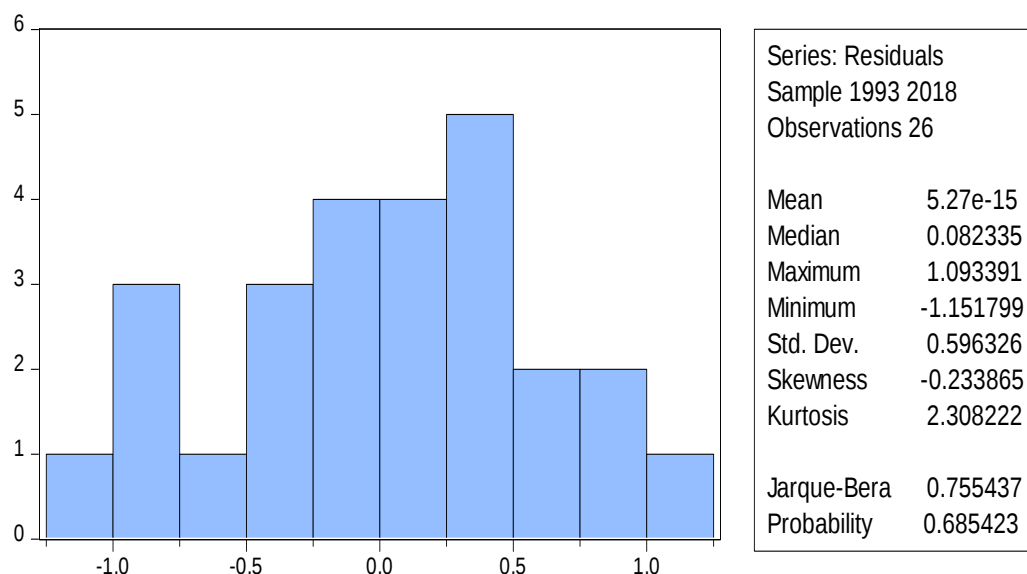
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*) :

جدول (3-8): نتائج اختبار (*Jarque-Bera*) للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	0.755437	0.685423

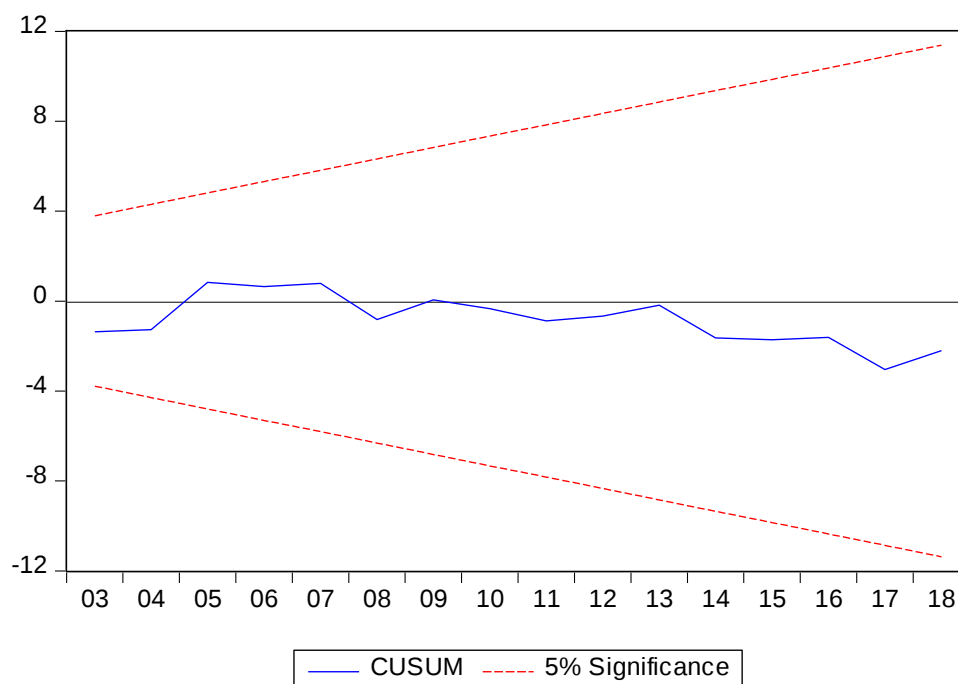
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *EVwies*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي اكبر من المستوى المعنوية 0.05 ، مما يؤكد أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة بإستخدام برنامج *Eviews*

8. إختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج:



نلاحظ من خلال اختبار (CUSUM) ان منحني النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الأعلى و الأسفل مما يدل أن النموذج ثابت.

9. نتائج الدراسة القياسية:

- أثبتت نتائج التقدير إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتكوين رأس المال بالأسعار الثابتة على نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي. حيث أنه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي بنسبة قدرها 1.49 %
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي F بالأسعار الثابتة على نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي. حيث أنه كلما زاد متغير الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي بنسبة قدرها 6.83 % .
- وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي. بحيث كلما زاد إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى خفض نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي بنسبة قدرها 6.87%
- لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.8372)، ما يعني أن نسبة 83.72% من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية : إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة، الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة، الإنفاق الحكومي.
- لقد بلغت قيمة F -statistic (41.1516) باحتمال (0.00) و هي أقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي مقبول للدراسة.
- أكدت نتائج تقدير معادلة نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي على المدى الطويل إلى أن كل من إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة الناتج

- المحلي F بالأسعار الثابتة أثرهما ايجابي و هو معنوي لأن ($sig < 0.05$) لكنه غير معنوي ، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي سلبى و لكنه غير معنوي.
- أكدت نتائج اختبار منهج الحدود ($bounds test$) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.457113)، و معنوية ($sig < 0.05$). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 45.7113%.
- أكدت نتائج اختبارات البواقي أنه: غير يوجد ارتباط ذاتي بينها ، تجانس تباين الأخطاء ، تتبع توزيع طبيعي.
- أكد لنا اختبار CUSUM أن النموذج ثابت.

10. التحليل الاقتصادي:

- لإجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة و الذي يعبر عن الاستثمار المحلي وفقا للنظرية الاقتصادية أثر إيجابي بنسبة ضئيلة على التشغيل في الجزائر، و هذا راجع نوع ما لعدم نجاعة المشاريع الاستثمارية لعدة عوامل من بينها غياب الرقابة و نقص الخبرة للأفراد المستثمرين.
- يؤثر الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة بشكل إيجابي على التشغيل في الجزائر.
- إرتفاع نسب الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية نوع ما خاصة خلال فترة البحبوحة المالية .
- الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل سلبى على التشغيل في الجزائر و هذا نتيجة توجيه الدولة معظم إنفاقاتها إلى رفع أجور العمال و المنح و غيرها من نفقات التسيير التي لا تعطي قيمة مضافة للاقتصاد.
- التزايد في الإنفاق الحكومي راجع بالدرجة الأولى إلى تزايد الكثافة السكانية و من ثم إلى السياسات الإنفاقية التي جاءت لتهدئة الشعب.
- سجلت الجزائر نسب تشغيل منخفضة في السنوات الأولى من فترة الدراسة نظرا لظروف الدولة المتمثلة في إنخفاض أسعار البترول و أزمة المديونية ثم بدأت بالتحسن التدريجي نتيجة البرامج و الآليات

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر (1990-2020)

المنتجة لخلق مناصب شغل إلا أنها لم تحقق العوائد المتوقعة و المرغوب فيها بحيث لا زالت الجزائر تسجل نسب بطالة عالية.

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل تقديم دراسة قياسية لتأثير الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج قياسي يضم أربعة متغيرات (نسبة التشغيل معبر عنها بنسبة العمالة (أكثر من 15 سنة) إلى حجم السكان الإجمالي، تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة، إجمالي الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة و الإنفاق الحكومي) مع تقديم دراسة وصفية لكل متغير على حدا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.

ومن خلال دراستنا وباستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وبعد التأكد من صلاحية النموذج المقترح، وباستخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bound Test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ، توصلنا لوجود علاقة ذات أثر إيجابي بين كل من تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة، إجمالي الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة بالتشغيل أما الإنفاق الحكومي فكان له أثر سلبي على التشغيل.

الخاتمة

الخاتمة العامة

يعتبر الاستثمار المحلي من أهم الركائز التي تقوم عليها كل من الدول المتقدمة و النامية، نظرا لأهميته البالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و دوره في خلق مناصب شغل مما يحقق نمو اقتصادي و استقرار سياسي.

حاولت من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية الأساسية المتمثلة في أثر الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر، لكن قبل التطرق للإجابة عنها كان علينا البحث عن المفاهيم العامة لموضوع الإستثمار المحلي و التشغيل كمدخل مفاهيمي الذي شمل الفصلين الأول و الثاني و اللذان أوضحا أنهما متغيران أساسيان و حساسان و خطيران إذ لم يحسن استخدامهما خصوصا إذا ما ارتبطا بالبحث عن الإستقرار و الأمن الإجتماعي و الذي يكمن في الأساس في توفير مناصب شغل.

و في الأخير و بعد عرض الجانب النظري تطرقت إلى الجانب التطبيقي حاولت فيه بناء نموذج قياسي يشرح لنا طبيعة العلاقة بين الإستثمار المحلي و التشغيل في الجزائر، بحيث توصل إلى مجموعة من الإستنتاجات تمثلت فيما يلي:

أ. نتائج الجانب النظري:

- يعتبر الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية بالغة الأهمية لعلاقته بالدخل، الإدخار، الإستهلاك و ذلك ما أثبتته مختلف المفاهيم التي جاءت بها مختلف النظريات الاقتصادية بالإضافة إلى كونه متقلب في الإقتصاد القومي لتأثره بعوامل و محددات أهمها: سعر الفائدة، التغير في الدخل، التوقعات و مستوى الأرباح.
- إن الاستثمار المحلي يعاني من عدة معوقات و عراقيل إدارية، بيروقراطية، عقارية و مالية و التي أدت إلى التقليل من تدفقاته.
- تسعى الجزائر لوضع سياسات مالية جاذبة للاستثمارات محلية و بالتالي خلق مناصب شغل.
- حضي لبتشغيل هو الآخر بإهتمام المدارس الإقتصادية، التي تداولته و أثرته بعدد من النظريات و النماذج المفسرة.

ب. نتائج الجانب التطبيقي:

- لإجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة و الذي يعبر عن الاستثمار المحلي وفقا للنظرية الاقتصادية أثر إيجابي بنسبة ضئيلة على التشغيل في الجزائر، و هذا راجع نوع ما لعدم نجاعة المشاريع الاستثمارية لعدة عوامل من بينها غياب الرقابة و نقص الخبرة للأفراد المستثمرين.
- يأثر الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة بشكل إيجابي على التشغيل في الجزائر .
- إرتفاع نسب الناتج المحلي F بالأسعار الثابتة راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية نوع ما خاصة خلال فترة البحبوحة المالية .
- الإنفاق الحكومي يأثر بشكل سلبي على التشغيل في الجزائر و هذا نتيجة توجيه الدولة معظم إنفاقاتها إلى رفع أجور العمال و المنح و غيرها من نفقات التسيير التي لا تعطي قيمة مضافة للاقتصاد.
- التزايد في الإنفاق الحكومي راجع بالدرجة الأولى إلى تزايد الكثافة السكانية و من ثم إلى السياسات الإنفاقية التي جاءت لتهدئة الشعب.
- سجلت الجزائر نسب تشغيل منخفضة في السنوات الأولى من فترة الدراسة نظرا لظروف الدولة المتمثلة في انخفاض أسعار البترول و أزمة المديونية ثم بدأت بالتحسن التدريجي نتيجة البرامج و الآليات المنتهجة لخلق مناصب شغل إلا أنها لم تحقق العوائد المتوقعة و المرغوب فيها بحيث لا زالت الجزائر تسجل نسب بطالة عالية

ت. التوصيات:

- العمل على إيجاد جو مناخ ملائم لتطوير و ترقية الاستثمارات، و ذلك بتطوير الإطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار المحلي.
- تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب سوق العمل.
- ترشيد الإنفاق الحكومي، كالإنفاق على البنية التحتية الأساسية بهدف جذب و تشجيع الاستثمار.
- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع أشكال الاستثمار في المجال الإنتاجي كالنشاط الصناعي و الزراعي و التي تزيد من الصادرات و تساهم في زيادة الناتج المحلي و توفير مناصب شغل دائمة و التقليل من المشروعات التي لا تساهم إلا بقدر ضئيل في الحد من البطالة.

- عدم الإعتماد على سياسة التحفيز الضريبي إذ أنها لا تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل و الإنتاج غير مشجعة
- الاستثمار في التعليم و التكوين و رأس المال البشري الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة و إستخدام التكنولوجيا و تشجيع الابتكارات.
- الاستثمار في مجالات لا تنال اهتمام النشطين كالاقتصاد الأخضر.

المراجع

الكتب:

1. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1993
2. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل و إدارة. دار المسيرة عمان الأردن الطبعة الأولى 2004.
3. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2002.
4. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية. دار همومة، الجزائر، 1977
5. حسني علي خربوش و اخرون، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق. دار زهران للنشر و التوزيع، عمان 1999.
6. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية. أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، 2013
7. سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الاوراق المالية. كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، مصر 1998.
8. صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ط2. دار وائل للنشر، عمان، 2000.
9. طلال عداوي، تقييم القرارات الاستثمارية. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية عمان - الأردن 2008.
10. عباس الحميري و آخرون، إدارة الخدمة المدنية و الوظيفة العامة، دار اليازوري للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2015
11. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الوطنية الجزائر 1994.
12. محمد جميل عمر و آخرون، اقتصاديات العمل و تخطيط الموارد البشرية ، منشورات جامعية، دمشق، سوريا، 2014-2015
13. منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية. دار الراية للنشر و التوزيع 2013.

المراجع

14. عبد السلام أبو فحف ، الأشكال و السياسات المختلة للاستثمارات الأجنبية. مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2003.
15. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد: مبادئ الاقتصاد الكلي الجزء الثاني. بغداد 1984.
16. عبد الواحد عطية ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للمدخل. دار النهضة العربية، مصر ، 1993.
17. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية . الأمين للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، صنعاء، 2014.
18. محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية.
19. محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2008
20. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
21. منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات الاقتصادية- نوع الجنس العمل، و الاقتصاد غير المنظم، بيروت 2009.
22. منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار. ط 1، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1999.
23. ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمن، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
24. ناظم محمد نوري الشمري و طاهر فاضل البياتي و احمد زكرياء صيام، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، دار وائل للطباعة و النشر ط1 عمان الاردن 1999.

25. هيثم الزغبى ، أبو الزيت حسن. أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي. ط1 ، عمان ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2005.

الرسائل و الأطروحات:

1. برحومة عبد الحميد ، محددات الاستثمار و ادوات مراقبتها ، أطروحة دكتوراه دولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2006-2007
2. بن مسعود نصر الدين، دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف **S.CI.BS** . مذكرة ماجستير جامعة الجزائر تلمسان 2009.
3. حجاج مريم، ولد خاوة صارة ، محددات الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2016)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة يحيى فارس بالمدينة 2018.
4. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي جامعة تلمسان الجزائر 2012-2013.
5. عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 200-2004.
6. قويدري كمال، السياسة المالية و أثرها على الاستثمار في الجزائر. شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.
7. لصفير عبد الفتاح، بن الصديق جهيد، سياسة التحفيز الضريبي و اثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير مسيلة، الجزائر 2019.
8. مداني نور الدين، محددات الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2014). رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2016.

المراجع

9. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر) . أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
10. نبيلة عرقوب ، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي (دراسة نظرية قياسية 1970-2008). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد القياسي جامعة الجزائر 3.
11. ندى عبد الغفار البدوي عبد الله، نموذج لتقدير دالة الإستثمار للقطاع المصرفي في السودان
12. وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الإستثمار في البلدان المغاربية بإستخدام السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

المقالات:

1. حوحو حسينة ، دور الزكاة في تنشيط الاستثمار المحلي .مجلة الباحث الاقتصادي 2017.
2. رواب عمار ، عربي صباح ، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الأساسية ، العدد 5 ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ، 2011.
3. ربحان شريف، هوام لمياء، تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر و تقويمه.
4. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الإستثمار: النظريات و المحددات. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط الكويتي. العدد 27 السنة 2007.
5. عمار حسيبة ، موساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة و السياسات النشيطة خلال الفترة 1999-2016.
6. كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق، الواقع، الآثار، آليات التوليد و سبل المعالجة، جامعة الكوفة كلية الإدارة و الإقتصاد ، قسم الإقتصاد سبتمبر 2001.
7. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 6 شلف 2009.
8. معتصم دحو، سياسات التشغيل و الوساطة في سوق العمل الجزائري بين حتمية تنفيذ البرامج و منطق الإستجابة لإحتياجات سوق العمل. منشورات البحث الحكومة و الإقتصاد الإجتماعي.

الملتقيات و المؤتمرات:

1. رحيم حسين، إشكالية التشغيل و البطالة في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ، الجزائر

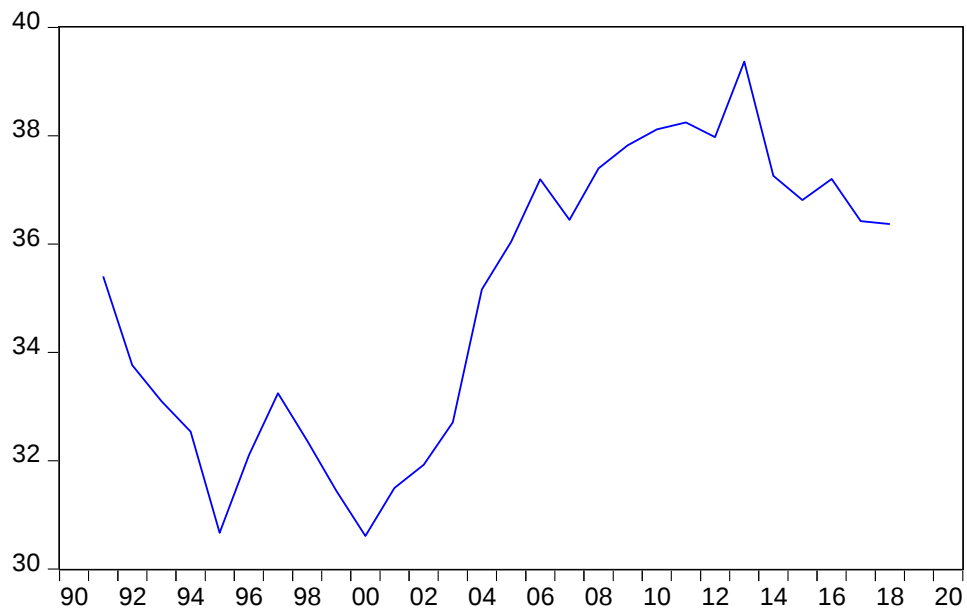
En langues étrangères:

livres :

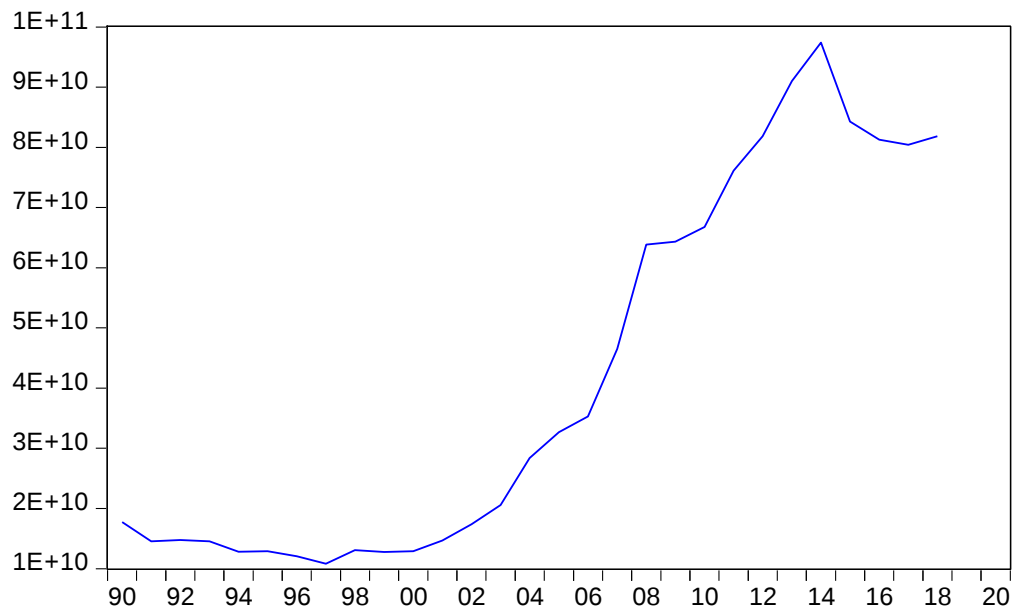
1. Bernard Bernier, Yves Simon, Initiation à la Macroéconomie, Dunod paris , 2001.
2. Bernard Baudry , Marché Du Travail Et Emploi Au Cambodge : Contraintes a court Terme Et enjeux a long terme ; thèse de doctorat en sciences économiques ; université lumière Lyon 2 ; 2007

الملاحق

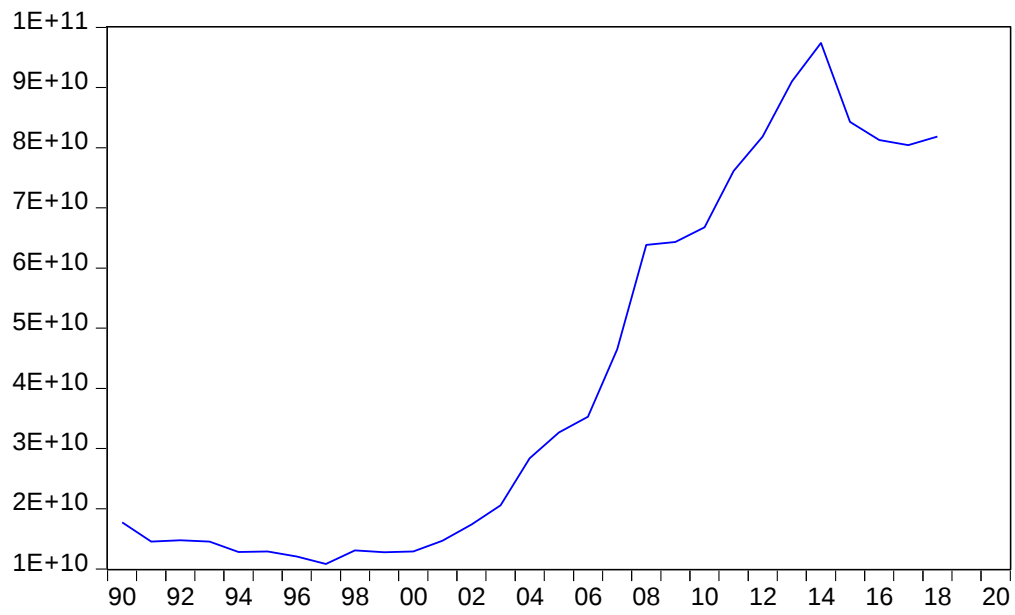
EMP



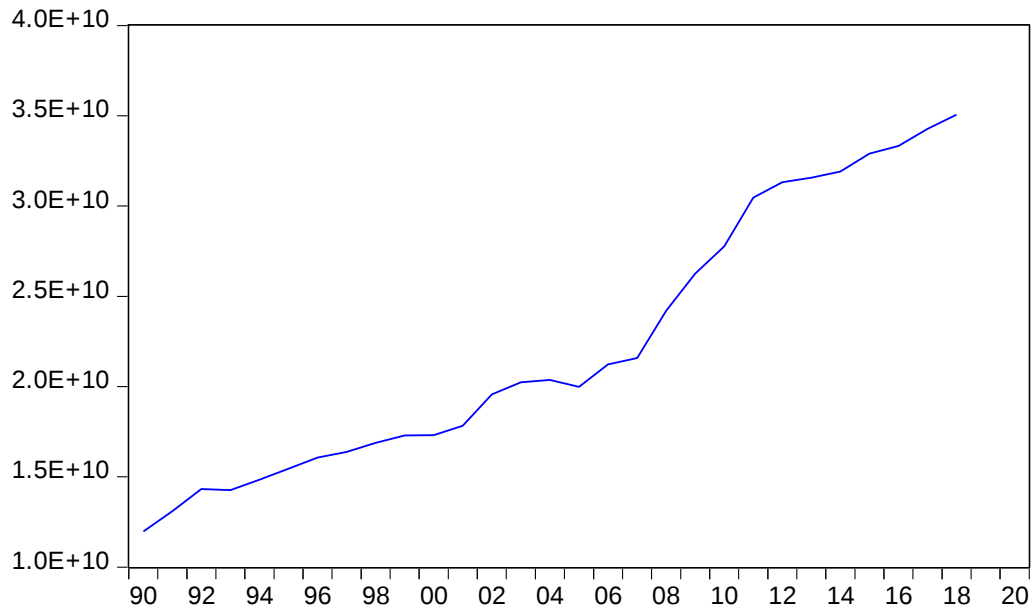
GCFC



GCFC



GF



Dependent Variable: EMP

Method: Least Squares

Date: 06/08/23 Time: 20:45

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34.80860	1.717459	20.26750	0.0000
GCFC	1.49E-10	2.67E-11	5.559967	0.0000
GDPF	6.83E-11	2.88E-11	2.371601	0.0261
GF	-6.87E-10	1.83E-10	-3.747263	0.0010

R-squared	0.837238	Mean dependent var	34.97086
Adjusted R-squared	0.816893	S.D. dependent var	2.683809
S.E. of regression	1.148429	Akaike info criterion	3.246230
Sum squared resid	31.65332	Schwarz criterion	3.436545
Log likelihood	-41.44722	Hannan-Quinn criter.	3.304411
F-statistic	41.15161	Durbin-Watson stat	1.316980
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: EMP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.969903	0.7492
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: EMP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.969903	0.7492
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.299805	0.4199
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.094089	0.7042
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.648107	0.0011
Test critical values: 1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.515336	0.0070
Test critical values: 1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.710517	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(EMP,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.055125	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(EMP,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.247562	0.0163
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: D(EMP,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.222771	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: GCFC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.188130	0.0039
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: GCFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.467334	0.0095
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: GCFC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.833197	0.8854
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(GCFC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.100197	0.0032
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(GCFC,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.241567	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(GCFC,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.479918	0.8039
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

Null Hypothesis: D(GCFC,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.381818	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: GDPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.515770	0.8737
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: GDPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.047145	0.5513
Test critical values: 1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: GDPC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.770424	0.8744
Test critical values: 1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.836259	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.726036	0.0041
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.606578	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(GDPC,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.561413	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(GDPC,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.346189	0.0121
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(GDPC,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.705682	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: GF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.740129	0.9909
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: GF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.821215	0.6662
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: GF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.729951	1.0000
Test critical values: 1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(GF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.673127	0.0106
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(GF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.789351	0.0330
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: D(GF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.278504	0.0244
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(GF,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.572580	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(GF,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

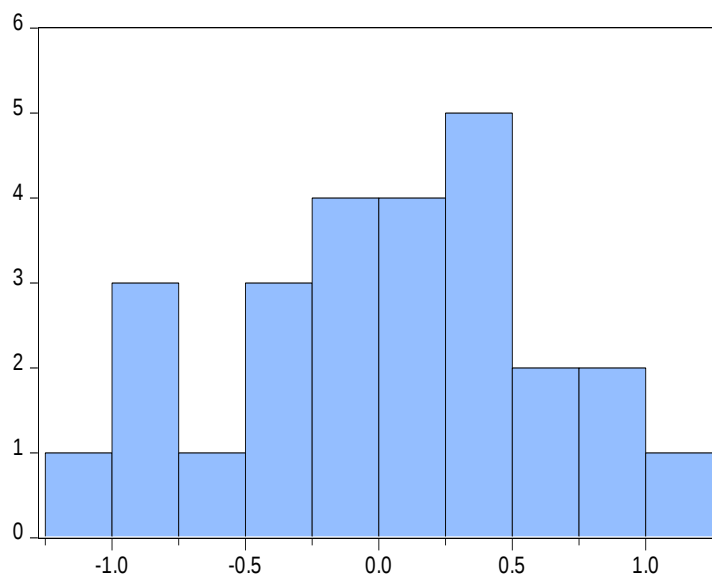
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.424636	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(GF,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.725717	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	



Series: Residuals	
Sample 1993 2018	
Observations 26	
Mean	5.27e-15
Median	0.082335
Maximum	1.093391
Minimum	-1.151799
Std. Dev.	0.596326
Skewness	-0.233865
Kurtosis	2.308222
Jarque-Bera	0.755437
Probability	0.685423

